



مجموعه من خطه

كتبت كتابا والفراق مغرب وقلبي على حمى الهمى ما يتقلب
 وكنت اظن الموت في فتي وقررتكم عندي اشد وصا

البعد المفروض
 البعد المفروض

وجميع الحكماء ينقصون الخلفاء بمعنى
البعد المتكروفا الموصوف لكن بعضهم
قال بالبعد الخلف الموصوف يجوز
خلق من الشاعر

أخذه يقع الحال الثاني عن التمسك منعه القائلين بالتط
وجوز بعض القائلين بالبعد الجوز الموجب خلق عن أن يخل
وكذا أخذوا القائلين بالبعد الموهوم عرف أخذه القائلين
بالبعد الموهوم لكثرة الجسمين كذب لا يتناه قيان ولا يكون
بينهما ما يلاقيهما أصلا فآخذه عندهم عن محصور فهاين
الاجتماع فيكون باطلا للزوم محصورا مستغما

هذه الايات مكتوبة في بيتين رسول الله صلى الله عليه وسلم رئيس
 ودع الحرص عن الدنيا والعيش لا تطمع ولا تجمع من المال فلا تزدى لمن تجمع
 فان الرزق مقسوم وسوء الظن لا تنفع فقير كل ذي حرص غني كل من يقنع

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع

كيف يصاحب الشرح معًا
والتفاهة أمانًا

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kişi	H. Hüsnî
Yeni	
Eski kayıtlı No.	1237

1257

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَنَسْتَعِينُ

قوله الحكمة صناعة نظرية الصانع ملكه يتدرج بها على السؤال موضوعات ما في تحصيله من الأغراض استواء بالقياس من غير رتبة ولهذا الشك في العلم والعلوم المتعلق بكيفية العلم وقد تطلق على غيرها كما يقال صناعة العلم ينبغي أن تفسر بأنها ملكه يتدرج بها على ادراكات مفصلة تتبنا والى العلم وغيرها وكذلك جاز في تعريف الحكمة المنقمة إلى فهمها النظري والعلي منها عما أتت الخيرة فيها الرتبة فان قلت الحكمة علم وهو عيان عن الله وذاك فكيف تميز ما يقتضي من الادراكات فقلت الادراكات اذا تكرر وتوالت في نفس فحصل هناك ملكه من حاله اجماله فيحصل الى تفاصيل تلك الادراكات من رتبة تلك الحكمة نطق عليها الحكمة ولعلم ايضا فله الكمال والافاضة لان الصانع قد حصل بها اوله العمل واول النظر كصناعة الحياطة وقد حصل بها اوله النظر من غير ان يكون هناك عمل او كصناعة الحكم فان الحكم العملية ايضا **قوله** تحصيل ما عليه الوضوح في نفسه اي ادراك ما عليه الوجود في نفسه يعني ادراك الموجودات في نفسها من غير ان يتخلل بها قدرتنا واختيارنا ادراكا بصوتيا او بصديقا وهذا السان الى الحكمة النظرية **قوله** وما عليه اوله اي تحصيل ما عليه الوجود الواجب عليه في نفسه من طياته من الحقائق الفاضلة والافاضة المرصدة انكشفت من العلم اكتمه وفاضله او ان حصل الكمال التام من موارده العلم وهذا السان الى الحكمة العملية **قوله** لتكشف متعلق بتحصيل اي تحصيل جميع ذلك لتكشف **قوله** ويعبر على الحقوق وتلك لا تتقاسم صور العالم منها في عالم الحس من العالم وانما كان محقولا لوضوح العلم فيها فيكون العلم دول اشارة **قوله** وتلك هي الطائفة البشرية اي ذلك التحصيل فان قلت من يكتفي بالحكمة العملية محو العلم المتعلق بتكثيف العمل فقلت قد ذكر ذلك كما في قوله تعالى هذا التوفيق واكثر دخول العمل في الحكمة فليكن مرتبة في علم وعمل فان الكمال لا ياتي به يحصل في العلم ولا في الحكمة خروج الانسان الى كماله في الحكمة في جانب العلم والعمل ليعلم نظرية لان المنفعة منها ما حصل بانظر وغيره الادراكات المقصورة والطبيعة المتعلقة بالله مورد التي لا مدخل فيها لغيرتنا واختيارنا ونسبت الى الحكمة لانه لا يتغير في تلك المتعلقة بالهكمال فليس المقصود منها الادراكات الحاصلة بالنظر المتعلقة بالله مورد التي لغيرتنا واختيارنا مدخل فيها بل العلم فيسبب اليها **قوله** اما ان لا يكون مما لفظه لا في طريق الوجود هذا يستقيم التسمية اي ما لا يكون مما لفظه لان اصلا لا يكون منزها عنها في الواقع والملاءمة والاشياء ما لا يطعمها وان لم يكن من الطين كطعام كاللوز والامانة لا في ذلك والاحتياط في هذا الضرب من الفلسفة الاول والجزء من علم الدنيا السبعة

نظريته

التعقل

قوله

للمسكين باسم ان في اجرائه وهو العلم الذي على التره عن الممان وعوانها التي من عبادة الحق والتفحص **قوله** واما ان يكون ذلك الى لفظه لفظا متعلقا بغيره الى اما العود الى ان يكون ذلك الى لفظه لفظا متعلقا بغيره استدان والتقليد والتبعية وبغيرها من تلك النسخة فانها وان لم توجد في كل احد في ذات محضتها ان نعلقها لا يتوقف على تعلق ما في محضه وكذلك الحق واحكامه والقرب والقيمة لا يتوقف على تعلقها بما في محضه وليس العلم بهذه الامور باضبا له بل ما نواحيه في المعارف فان رتبة النفوس بها اوله وهو العلم الذي على التره عن الممان بالوجه تا اعني في التعلق اما الوجود التي يكون ذلك الى لفظه لفظا متعلقا بغيره واحكامه العاديه ما عدا الحكم بجمه فان الحكم والحوكمة والحكمة وغيرها مما لا يعقل العلم ويسمى العلم المتعلق بهذه الامور الطبيعية لا في جميع النفوس وهو العلم الذي له فيها الى الممان مطلقا وليس بكن ان يكون التي محتاجا الى الممان في التعقل دون الحاد في فاضل **قوله** والاول هو علم الله في انه هذا متعلق بكمال النسخة في نفسه بحسب الحق العملية ان الحكمة النظرية بحسب الحق النظرية **قوله** والناظر علم تدبير النظر المنزلة متعلق بكمال العمل ايضا لكن بالقياس الى الاجزاء الخاص وبه يتنظم المصلحة التي يكون بها الله في كل جزء وجزء ورو ووالد ودللة وما لك وعلمك **قوله** ان بالاجزاء المدنى الى الفاعل في الحكمة

الدنية ومعرفة كنهه ما ذكره من الناس على العوج ان يتقوا بها به جوار
 على الصالحات التي يتحقق بها بقاها في الاله نان وهذا ايضا منتم نكس
 القوي العلية **قوله** والمصنوع في هذا المحقق عن حكم المطرقة الا ان حكم النظر
 له تطوقا على التعان العظيم افع معرفة البار كان فيهم واولة وكذا في
 عليها وافضل منها الطبق المتعلم على معرفة النفس والاله التي المتعلم على معرفة
 الجداوي في اللز ما بين الموقن اعم المعارف واو لا ما بالفضل فالتقوى المصنف
 بها في هذا الحق **قوله** بالقياس البناء وانما قال البناء لان متعلق الاله اعلم
 بالقياس الى ان في الاله من ان الجود في معرفة عالمات كاشيات في **قوله** واضلوا
 في تحقق ذلك اجم آه اجم وهو اجموهم المند في الجهات الكلى وهو يتنم
 الالكيد ليط فالوكيد ما لوكيد من اقسام مختلفة اختلفت كالحول والبيط
 مما لا يكون كذلك كالماء وينقسم افع الى مؤلف ومفرد فالمؤلف ما يؤلف من اقسام
 والمفرد ما ليس كذلك فمنهم من جعل الجود عندها هو اجم البسيط فقال
 في ضبط المذهب والاهل من ان اجم البسيط اما ان يكون له اجزاء
 وذلك من اقسامه فيكون متصلا ولعلنا فابله له ثمانية منها هي وهو
 مذهب محمد الرواساني او غير ثمانية وهو مذهب جمهور اهل الحكي والها
 ان يكون له اجزاء وذلك من اقسامه فيكون متصلا اما ان لا ينقسم اجم واما
 ان يكون متناهية وهو مذهب المنطقي او غير متناهية وهو مذهب الفيلسوف
 والمعرفة

من الخلة وبعض القضاة وما ان ينقسم في جميع اقسامها وهو مذهب ذي المبدأين ولما ان ينقسم في اجزاء
 جبري ولم يبق لها اقسام المذهب في الالهات سبعة وانما اعتبرها من الالهات سبعة
 حصل اقسامه ستة اقسام وتلك حصل اربعة اقسام ورباع حصل اقسام واحد او اثنين
 الالهات التي الالهات عن المذهب من الحجة التي ذكرناها اولها ومن جعل الجود عندها هو اجم
 المفرد فله ثمانية اقسام مذهب ذي مقاطين ويخبر انواع الالهات ثلثة والعشرة منها ثمانية وثلثة
 واحد فيكون المذهب في اربعة اقسام والالهات ثمانية اقسام والالهات ثمانية اقسام
 المركب والمؤلف يعرف حقيقة معرفة حقيقة اجزاها بالفعل **قوله** اجم اما ان يكون اقسام
 بالفعل آه وانما قال اقسام فيكون في اجزاها بالفعل لان اجم المفرد على اقسام اجم
 له اجزاء في الهوي والقوة وليس له مفاصل واصله **قوله** فيكون القدر وله قطرة واحدة يتا
 وجعل اقسامه اقسام فيكون في القوة والقسمة واصناف القطع لاجل القسمة وكون القسمة
 على ان الكس اقسام في اقسام القسمة بالمصا ومن القوة فله ثمانية اقسام من اقسام الكس
 اقسام هال الحانة القسمة فيكون اقسام في القوة وانما يقال في اقسام الكس في اقسام الكس
 بنفرد فاطع منها والقسمة فيكون مائة من اقسام القطع وقد يقال ان القسمة مائة من اقسام القطع
 من ثمانية اقسام فيكون مائة من اقسام القطع وقد يقال ان القسمة مائة من اقسام القطع
 ايضا فله اقسام في القوة كانت مائة من اقسام القسمة في اقسام الكس في اقسام الكس
 فتأمل **قوله** يريد ان يبطل وذلك لانه يريد ان يثبت مذهب جمهور اهل الحكي ان اجم المفرد
 واحد فيكون اقسامه اقسام في القوة كانت مائة من اقسام القسمة في اقسام الكس في اقسام الكس
 لانه ابطالها بل على امتناع ضم المفرد فله ثمانية اقسام وماله ينقسم في جبر او غير جبر
 واذا امتنع فيكون اقسام المفرد من الالهات ثمانية اقسام وماله ينقسم في جبر او غير جبر
 فله ثمانية اقسام فيكون اقسام في القوة كانت مائة من اقسام القسمة في اقسام الكس في اقسام الكس
 هو الذي لا ينقسم في جبر او غير جبر فان اقسام المفرد في جميع جهاته فيكون اقسام
 له ثمانية اقسام غير متناهية وهو المطلوب **قوله** فاعلم ان يكون في الوسط منها ثمانية اقسام
 فاما ان يكون اقسام المقادير اقسام فيكون اقسام فيكون اقسام فيكون اقسام فيكون اقسام
 وان كان فيكون اقسام فيكون اقسام فيكون اقسام فيكون اقسام فيكون اقسام فيكون اقسام
 لم ان يكون اقسام فيكون اقسام فيكون اقسام فيكون اقسام فيكون اقسام فيكون اقسام

لا يكون متبعضا لله تعالى المتصل والاله نفعنا ويكثر موصوفاتنا بالخال ولعلنا
 بانفسهم فيكون محله لكونهم المتصل فيكون صومهم قطعا وهو العن من الوجود **فقد** فليست اياه بالقوى
 الاله تعالى الذي يمتد في حقيقته الى حقيقته هذا الجواب ان يكون المتبعض في الجاهل المتبعض بهما
 انه لا منفصل له من الله متدا له متبعض في حقيقته وبطلان عليه الاله تعالى مبالغه فنقول هذا الاله تعالى
 بطوا على الاله تعالى وقابله له علم ان يكون هذا الاله تعالى كجسمه في وهو المراد بالقوى ههنا واما اعتبار
 كونه هذا الاله متبعضا كجسمه حاله في الوجود وبطلان بالقوى فليس بالحوط الى هذا المقام فله دور
 في الاله تعالى **فقد** وفي نظم الاله تعالى اياه في الاله تعالى والاله تعالى في الاله تعالى كجسمه في الاله تعالى
 عرض هو كونه سارية في جسمه الى الاله تعالى وكله كونه متبعضا في حقيقته فله كونه الاله تعالى
 لكن وجوده في المقدار كونه في الاله تعالى في موضع اذ في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 ثم يعم عليه هذا النظر لانه اذا امتد في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 ما به ذراع كان الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 قطعا في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 هذه القوة اعني كونه الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 على القوي انما يدل على ان الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
فقد فيكون متبعضا الى الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 وذكر ما ذكر في دليله يد من الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 والفرق ان متبعض الكل ذلك القوي كجسمه لم يكن في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 في الكل القوي المتبعض له في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 لما ثبت ان القوي في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 له مستلزم ان الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 لا يتبعض ان الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 كان جزءا له في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 بالانفصال

بالانفصال ولما كانت القوى في جوهرا لم يتصور كونها نفعنا على تقدير نفعها عدم انما هي بالانفصال
 اجزاء الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 لان النفع ليس لها مقدار في هذا النظر وادركه ان امتناع التداخل انما هو في المقدار
 فرضت في مقدار في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 في جهة واحدة فقط استتبع التداخل في من تلك الجهة فقط وماله مقدار في جهة واحدة فقط
 التداخل في من تلك الجهة في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 فيه بالحكمة فان قلت فله مقدار في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 لعل في من الجهات فكيف حكم بامتناع التداخل فيها قلت ان الحكم بامتناع التداخل فيها انما
 هو على تقدير تركيب الجسم منها اذ على هذا المقدار لو تداخلت لم يحصل من انضمام
 بعضها الى بعض ماله مقدار في جهة واحدة في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 له في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 فله في تركيبه من اجزاء الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 كالحظ او جوهرا متبعضا في حقيقته في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 ماله مقدار في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 والطبيعي وهذا الحكم مشترك بين الجواهر والاعراض وهو متبعض في الجواهر وهو متبعض في الاعراض
 وجود جوهري متبعض في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 جهات ستة بالضرورة وماله في جهة واحدة في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 فله فيكون جوهرا متبعضا في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 وله فيقسم في العرض والعمق وله فيقسم في العرض والعمق واما الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 احتية وغير متبعض اصله في النفع او غير متبعض في العرض والعمق في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 وذلك في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 يجب ان يقال ان اجزاء القوى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 او سلمها جوهرا بالانفصال في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 عظم في جهة العرض ويجب ان ينطبق احد جانبي الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 اما في جهة العرض عفا فله في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
فقد فيكون المتبعض اجزاء كونه في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى في الاله تعالى
 الحز

الماء كله فالهوية الى الحيوان عن القوة اذا اقترب بها القوة الجسمية والقوة النوعية المادية
مكمله يحصل في شئ من اجزاء مكان الماء الله لا يتصور من غير ذلك فيجوز فانه في الحال لا يقال جاز
ان نقادها بشئ من ارض من المواد العارضة لله شئ من نعتين مكان جزاءه الحال الطبيعي
لانا نقول ان شئ من الماء كله وما يجوز من اسويك الاله وضاع التيقن لا يتحقق مكانا معتمدا من اجزاء
مكان الماء وقد فرضنا ان لا وضع للهوية في الحيوان فكمضا فكمضا ببعض امكانه الماء بواسطة العوارض
هذا وقد يقال ما ذكرتم على تقدير تمامه انما يتم في هوية اجزاء العظام من دون هوية عظم بكمية
فان الهوية اذا تجردت في فارق بالصوره جسمية مع صورته النوعية المادية تحققت بكماله
ولم يلزم من صحة من غير صحة فان قيل يلزم على هذا ان كل ماء كان كونه هوية في جوف فلما
سند في روم ان كل جواز فكل الهوة لصوره امتناع اكلا **قوله** يستد باب ايراد المعارضة
اطلة في المعارضة على سبيل الماخنة في العيان فان الاعتراض بالنظر ههنا ينتهي اجمالي وبذلك
صح اجمالي بالعرف ولما طالت المعارضة في القطعيات راجعة الى التقطع اجمالي لما عرفت في صورة
صاحبها ارضي بفتح اطل في المعارضة على ما في بعض اجمالي غير معارضة بين تلك وايضا ما
مستكرانه دفع ترتيب تعقيب المدلول على الزلل من غير تعين فاد الذليل ففتح الاله ففتح
قوله ان انضمام بعض الاله قام ببعض في فان الاله صتام من القلبة حاصلة في اصدار مخصوصه وكذلك
العلم الغفيرة فله ان يكون صمولها في تلك الاصل مستندا الى امر وذلك الامر لا يجوز ان يكون هو
الصورة التي لا تها من تركه بين الاله قام فله ان يكون هذا الاله قول المحقق وله يجوز ان يكون هو الهوية
له تعا فله وسما في العلم الاله ان القابل له يكون فاعلة وايضا الهوية مشتركة بين العنصرين كما
سما في في انقلبه بعضها الى بعض فله ان يكون هذا الاله قول المحقق فله ان يكون امراض هو الصورة النوعية
واعترض عليه بان ذلك امر جاز ان يكون فاعلة خارجيا بفعل بالضمير ما بينا بتخصيص كنه من الاجسام بخبر
او بفعل باقله والاستعدادات في المواد كلها كما خصص الصورة النوعية عندكم بسبب ضلوع الاله فله
ودفع ذلك بان يحصل الذليل في هذا المقام ان الاله قام انما لمختصه ليتد بها كالا حراق والتريك
افضاء الهكسية وسهولة قول الاله كمال وغيره والامتناع من غير الاله الى ذلك فله ان يكون
مبداها واصلها منها وله ان يكون صور البنت في الاله جام صبرها مختلفه وافله فيها مباديها كانه
المختص بها وله معنى للصورة النوعية الاصح ان يكون الاله حوال والاكار المختص به الفاضل من الاقسام
الامر جاز عنها او لا امر مشترك كالهوية الجسمية او الى القابل لما عرفت **قوله** هذا سائر الاجزاء الخمس
لمجرد فاعل المختار من غير استحقاق كما ذكرنا وقد جاز عنه بان التخصيص كذلك فيجوز احد طرفي العلم
بله في

ذلك فان

بله في صحة وما الى الترتيب اضطر في المكان بله في صحة وهو حال بدنه وانفا **قوله**
فلك الفاعل حاصلا ان كان التخصيص بالضمير غير استحقاق في صحة بله في صحة كذلك تخص
الاله استعداد بله استحقاق في صحة بله في صحة ايضا فله بدنه استعداد ذلك استعداد
مستد الى ذلك الاله جام فبكمية فيها مبادي مختلفه في الصورة النوعية فله من له بله في صحة
الحاصل هذا اذا اعتبر كون المادية قابلا لوجودها في نفسها ولما العلة القابلة لوجوده ارضي فله
طالجه لبعض المقام به فله بدنه وجودها اوله ايضا كالعلة الفاعلة **قوله** فله لو كانت
الصورة علة للصورة لتقتضي المحقق في الوجود بالذات على الصورة في هذا لم يثبت
للتدليل الاله والى على استلزام كنه الهوية علة لجواز انقطاعها الى دليل بان يستحق كنه الصورة
علة فاعلة لم يثبت كنه الهوية **قوله** في الصورة انما يجب وجودها مع الكل او بالكل الى ما ذكر
بذلك على ان الكل لازم للصورة فيكون الصورة في الكل زمانا ولا يلزم من ذلك كونها مع الكل
بالذات او كونها شائرا في كنه كنه **قوله** لما ثبت ان حقوق الكل انما هو بما ذكره من الهوية
الاله اذا طان حقوق الكل بما ذكره من الهوية فان شائرا عنها بالذات فله حاشا الى الترتيبين
الحقيقي والناظر **قوله** وكذا المقدم آية المتقدم بالزمان على الحق بالزمان يجب تقديمه على
الحق الاله واما المتقدم بالذات على الحق بالزمان او بالذات فله كنه مقدم بالزمان على الحق
الاله **قوله** او قد يقدم ان الصورة انما يجب وجودها مع الكل او بالكل الى المقام في
ذلك تقدم الصورة بالذات على الهوية المتقدم بالذات الشكل فيكون الصورة بالذات على الكل وذلك
لا ينافي كونها مع الكل زمانا و**قوله** يجب وجودها مع الكل او بالكل لم يثبت بله في صحة
من ان الدليل انما دل على لزوم الشكل وكون الصورة مع الزمان فقام **قوله** فان قلنا
التدريج فيكم توفيق آية بكم فغيره يوم آخر وهو انه يمكن تعقل التدريج الا بتعقل الزمان
سواء قلنا ان تعقل التدريج بغيره او لا ولا يجب ان يتوقف تعقله على تعقل الزمان نعم
لا يبين التدريج بدون الزمان وذلك لا يثبتم توقف تعقله على تعقل الزمان **قوله** ثم احرر على
اوجه اقسام وكنت العلم الاله كحركة الكمية اقسام اربعة العمود الزبد والقلم والكتاب والكل
او بغيره مقدار كنه من غير ان ينضم صم بل من ان يخلع الهوية متوارا اصغر فيلسف مقدار
اعظمه والتطاليف ما يقابل **قوله** جميع الاله قطار آية وهي الطول والعرض والعمق وهو اصغر
ع التمس فانه ازدياد في قطر يرافعه جهة وقوه على لينة طبيعة اصغر او علة **قوله**
الحركة اما دائرية آية ثم يورد بالحركة الزاوية ما يمكن الذات علة من ابل او ادبها ما يعرف من الحركة
بالذات اي من غير ان يكون هناك واسطة في غير تلك الآات وبذلك فصح الى طبيعة وقوة واراد به

لأن الحركة القوية للحج فائدة حقيقة وليس هناك واسطة في العوض بل في الشوق فتأمل
قوله مستفاد من فائدة الحج استنادا إلى أن المتحرك أن فاعل الحركة القوية ليس الأمر أي أن متحرك بل
 هو متحرك للطبيعة على وجه يصدر به من تلك الحركة التبريد لا يمانه إذا من زيد في الحج وفاء في الكلام
 كانت الحركة باقية بعد موته **قوله** فإن كان لها شعور لفظية فهو متحرك أي في وجود شعور لا ينفك
 في كون الحركة البرادية فإن الساقط من الطلح له شعور لفظية وليس حركته البرادية بل لابد أن
 يكون له ركن والشعور مدخل فيها **قوله** فصل في الرمان فيل الرمان في الآلة أي الوجه
 في كماله أي أن الحركة العقلية بالسرعة نحو الاعداد ومشهور الأيام وساعات ودقائق
 وظواهرهم ثم يتبعها عددا محضاً إلى ذلك لما أن أجود من الساع للزمان كذلك فإن العقل
 بمعاونة الحق يحكم بوجود مرون وإن لم يعلم كونه متحركاً وأما حاله في الهيولى أو إذا
 الأبهر فإن وأما أجود المسمى بالهيولى فيل أخفى آيته وما هيته **قوله** لأنه لقبول الزمان والنقطة
 أي أن ثبت أن الزمان قابل للزبان والنقطة لذاته لزم أن يكون كما والآلة **قوله** ولغاية
 أن يقول لأنهم إذا طنت العقلية التي لا يوجد إلا إذا سلم أن القبلة التي لا يوجد مع البعدية
 من العوارض الذاتية للزمان ثم يحسن القول بأن عرض تلك القبلة والبعدية لعدم الزمان بالذات
 أو لا زمان مع عدم وكيف يتصور مع شوق القبلة والبعدية المحصورة بينهما أي اللتين لا يوجدان
 معاً فإنه يفرغ أن حال عدم الزمان كما وجوده وليس يصحح أن مع الوجه طان العوض التي هو
 الزمان حاصله دون عدمه وأما القياس على تقدمه فيقول أنه جاز على بعضها وباطل قطعاً كما لا يخفى
قوله اعلم أن الجهة مفهودة المتحرك أي إذا قلت يتحرك الجسم إلى جهة كذا زماناً صادراً محققاً
 فيكون الجهة مفهودة للمتحرك أما بالوصول إليها أو بالقرب منها وأيضاً العقدة أي مركز الجهة
 ويكون الجهة قابلية للسان الحركة فلهذا إن يكن موضوع واقعة في امتداد الحركة وما صدر
 إليه سائر وإن لا يكون محققاً **قوله** فسمها الحركة باعتبار طول أي الاستمرار كقولهم
 سائر ما هو أن الزمان له راس وقدم وله ظهر وبطن وله عجز وسكان وطاف وهو
 أن الامتداد المقاطعة على نقطة في الجسم على رؤيا فاحتمل تلك النقطة والطل واحد منها **قوله** فإن
قوله فإن قلت اتجاه المتحرك إلى كس بأصول فيه من غير أن يكون ذلك الأمر موجوداً بدين المطلق
 المراد بهذا أن يبين أن اتجاه المتحرك بالوصول القريب موجود وأما مقصده بالتفصيل
 فيجب أن لا يكون موضوعاً أو اتجاه من قسم الأول والكيفية الحاصلة من الحركة في الكيفية من القسم الثاني
قوله وإنما يظهر لزم للقصص منقسماً إلى الحصار والحركة في اتجاه حركته من الجهة أو إلى الجهة
 أنما يعلم بعدم انقسام الجهة في ما ضد الحركة فأنباء عدم انقسامها بالحصار المذكور بل يكتف
 دوراً

8

دوراً وحاصل الجواب أن الحركة لو وقعت في الجهة طانت الجهة صافية بتقطع
 بالحركة وكل حركة صافية هي إلى جهة فلهذا يكون ما فرضناه جهة صافية هذا طاف
 والله اعلم واليه المرجع
 بالفتوليب والمآب
 تمت

قال الشيخ عليه السلام لا يكون السلام على طائفة
 من المؤمنين إلا في الجنة والجنة والجنة
 والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة
 والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة

قال النبي صلى الله عليه وسلم
مزاودان خراب نسبتنا
میرا و غنہ شرب الاء
سجائے لاعلم لنا الا ما علمنا انک
انت العظیم العظیم الهم
انتنا یاکریم

تأطوعاً واحاديت نبوين علوم
من حيث الحقيقه هارت
پورو - سور راک

کل شنی ما خلا اعدا طل
افضل غنیم طل

س
کف
من
الحاج
محمد
محمد
لنی



والتفكير في الحكماء من نعم الله النفس الحاله على الكمال
والتفكير في الحكماء من نعم الله النفس الحاله على الكمال
التفكير في الحكماء من نعم الله النفس الحاله على الكمال
في الوصف مفصل

والتفكير ايضا فانه وان كان منطوقا بافعال الحكماء كالحكمة العلية
كنز الشرف في تلك الاموال والاعمال كونهما مستنطقا من اولها العقلية
انفاقا سواء قيل ان العقل المستنطق لم يقبل وهذا الجواب
الحكمة العلية فانه ما منبه عليها ولا مدخل للسمي فيها عند من قائل
فانه من نقاب البياض والله اعلم بالصواب

نفسه
زنده جان بدیدم در جهان من بکره کار تن جو روی عالم کمال رضا چون ز غیر بار
آه هم مرکب می نیند خود پیاده می رود کس ندیدست در جهان مثل او جا بکر سوار

بسم الله الرحمن الرحيم ونسبح

الحمد لله والصلوة على نبيه ووليه قال الكافي الغافل الذي لم يولد له زاد به اسم الله
اللهم فذكرت عاقل العالم من تعلق والفضيلة اسم مخلوقين بذكرنا باسم الله تعالى في أوائل
نصائهم على يقول عليه السلام كل امرئ ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو من أهل المواقف
كتاب الكتاب الله تعالى ونحو افتداء بكتاب الله في وعمله يقول عليه السلام كل
امرئ ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله لم يولد له من الله قطيع قال في كل من كثر الشبهة فليس قد قيل
ان الشبهة المشهوره غير مكتوبة في كتاب المؤلف وإنما الحفة الناصحة فله تكرار وعلا
تقدير وجودها فيه فله تكرر التكرار وإنما يلزم التكرار ان لو كان الثانية متعلقين
بتعقيب الاولى واتخذ لفظها وليس كذلك اذ الثانية متعلقه بقوله محمد في
قوله اللهم مع ما فيها معترضه بينهما فغير اربعين فوايد الاله في العمل موصوفه بحد
النسب اذ احمد ايضا امرؤ وبال وكسوف نسج ان سدا باسم الله الثانية الاله قدا
بكتاب الله تعالى بناء على ان رتبة التعامل متقدمه على رتبة المعول الثالثة رعايته
صفه الاله لغات من الغيبة الى الخطاب له لما ذكر اسم الله تعالى في انصافه وصفات
الحوال حصل له باعك فليس على التوجه الله والخطاب مع فلا وصفه بانه رخصه اي يرفع
جمله التعميم الاله في المؤمنين والطارفين وبانه رخصه اي يرفع بوقايق النعم واحكام
للمؤمنين الاله في قوى ذكر المحرك المانع وكل ما كلفه يقول بسم الله في كل ما يوجهها اليه
ومخاطباته والرايه اثبات احمد بن حنبل كان يقره باسم محمد في كل ما يوجهها اليه
احمد بن حنبل في كل ما يقره بانه يقول يا اهل احمد بن حنبل ان لو انه اهل الجهاد
طهور المائدة المحوس وليس سئل انما سئل به بالاعتق به الا انه كان يكتب
بهذا التكرار لغايد مع اعدم اتحاد لفظيها ومن ياروا بعض العلماء كحفيه
في محله من الله ليعلم ان التسمية ليست من القرآن على التسمية المذكورة في وسط التواتر
من ان التسمية عليه السلام كان يابى اوائل كتابه يقول بسم الله ثم لما نزلت بسم الله
ومر بها لتبوا بسم الله ثم نزلت فلما ادعوا الله اوادعوا الوهم انما ينادي الله تعالى
احسن لتبوا بسم الله الرحمن الرحيم عزلت انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم فقلنا
بسم الله الرحمن الرحيم فقلنا انما هو طلبا لمواقف احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم
واحترا له في كل ما يوجهها اليه كثر احوال التمام يا واحد الوهم واليم المحدث عوض
حرف النداء عند الصلوة او محذوف الهمزة في التخصيف واصليه الله ام اي قصد
لنا بالخير عند الميرد قاله في اوله اوله على النياز ان يقول اللهم واغفر لنا يا عطف
كما يقال

كما يقال اللهم اغفر وارحم وان النداء بيا الموضوع لنداء البعيد مع سبق الخطاب على كمال
الاحترام مع انه اعز الناس صل الوريد مضما لنفقه واستعما والباع سلطان الاولين وملك
ليتمتع بملكه مواضع احدها النداء المحض فيمكنه الخطاب كنداء الموضوع وبانها المحرر ليعلم
اجوبه في نفس الاله كقولنا اللهم نعم واللام لا اسم قال زيد في الدار وبانها الاله سبحانه والتمسيد وفوق
المستحسن كما قيل لا تملكك اللهم الا ان تترن ورنه يا اهل احمد والنا كثر الخطا في قوله يا سكر اللهم
يا اهل احمد والثالثة ان المقام مقام التضرع والتذلل فاستحسن تكرير النداء لما كرهه الله تعالى
في قوله ارسلنا من قبلنا نوحا بالاسم فاعبدوا ربك يا اهل الدار ليعلم ان النداء لا يكون
بنداء في الله مستغنى في الجف في مثله زمان اذ لو ثبت على كذا اصله في نفس احمد فورا
من احمد لغيره لكان جبه كما يقال في خفة فلا تخف به تعالى والمقدور في مسمى فقه ذلك
على اختصاص احمد بانه في اما احمد غيره فاعلم ان نعم الله تعالى في حقه على يد كذا قيل
ان جرت الاله لفظ بوجهه لغيره الجها فانك الذي تعني والاختصاص في مذهب
اجبرته ثم في مذهب احمد والجماعه واما في مذهب اهل الاله عزال فاعلم ان يكن العباد و
اندرهم على افعالهم احسن التي ليجوز بها احمد من الله في هذا الوجه يكن صلب احمد
راجعا اليه قال قلت لعطف النياز على احمد مع ان النياز اعظم منه وعطف العام على
احد من تاليفه الجمهور قلت لتسريف احمد ونعيم فان التحفيز بعد التعميم وان
كان صورا لذلك العكس ايضا ينفذ مع رعايته الجمع ووجه التسريف المستفاد من
التعميم واما اقتضى احمد هذا التسريف دون غيره والحمد لله لان الحمد يعم النفايل
والنواقل ويخص باله اختيارا وصوغا والتكرار يعم بالموافق والمدهم بعم على اختيار
وهو الحق واحمد اوله لانه على كذا حقا وان قال سبحانه وتعالى في صفات الكمال وعزير
التواتر باختياره فكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحمد لله ان العطف المذكور
لجميع وساتع بان لا يواد العالم لعموم بل باختيارا وان احاطت الاله حقه ومنها وادب جاني
المدح والتكرار وعزها ببيان ولولا الله كان عا دلتا ربيهما بالنداء في رتبة
احمد مع انه يحسن ان يكون من قبيل القدر المستعمل لفظ الاله في ان النياز يكون الاله باللسان
على ما نقل من موله في سجدتين وبان في العظمى والكبرياء التوق من العظم والكبرياء
ان العظم ضد الخفاء والكبرياء ضد الضيق فيمكن العظمى توقي الكبرياء كما ان الخفاء
دون الضيق وهذا الكبرياء واما في الكبرياء فليس كما ان الكبرياء صفة خاصه لانه في
دون العظم والكبرياء تاليفه في الاله جوام فلهذا عطف هو التمتع عزرا في الحمد

علم غيره والكبريا هو الترفع عن انقياد غيره وقيل انما فطم العظم على الكبرياء لان العظم يستعمل
 في الدلالة والكبريا يستعمل في الصفات والذات وبما ينشأ من اقسام المختلف الطباع والمراد من
 اننا مطلق الى ان لا المعنى المصطلح في الذي يعرفه المبدأ الظاهر المتبادر من العلم المختلف
 الطباع الى اقسام المختلف العنصرية فقط لكن الى ان يواد باضلة والاصنام افضل وكل منهما
 لا يخرج عن كنه ان قاله وانما لا تطفئ ظل فكرها لغيره لا اصول العنصرية ومن وعدها فغيره
 انسان الى موضوع علم الطبع بغيره رعاية لبراعة المصنوع لا من غير الاستعداد اناسيا
 المقصود وهو ان يكون سببا للمعنى اللغوي اى توقف الاستعداد وكاله فتمتسم بها كنعيم
 تسمية السبب للسبب باسم السبب تنبها على حال السبب التبعيية وله يمكن ان يواد باضلة
 الطباع افضل واجزاء الاصنام على اجزائها الكلية من تناول فنون العلم الطبيعي باسرها بالمطابق
 الطباع في طبعه له وجه طبيعي لان جميعها طابع والغرض من الطبع والطبيعية ان الطبيعة
 على ما هو مبدأ الحركة اعم من ان يكون بعد اوله والطبع مبدأ الحركة بلا شعور في اطلاق
 الطباع على ذلك كغير مستقيم انهم الا ان يكون على وجه التنظيم وبما يظهر كجوامع العقلية
 من افق الابداع والمراد من اجوام العقلية العقول العنصرية وفيه انسان الى موضوع
 العلم الى ان ينفذ بغيره رعاية لبراعة المصنوع الى استمداد اجوام العقلية بالكوالك
 لا تنما مظهر من افق الابداع الى ان فلا يكون من افق الابداع ايضا الى افق العلم فكما ان
 الكواكب يظهر من افق العلم فلا يكون كذا كجوامع العقلية يظهر من ابداعه في العبادان الاحد
 مخيلة للناس الابداع في التعبد ايجاد على كماله وفيه الى صفه في اجاد كمن غير سبق
 باقية ومنه فالعقول العنصرية كذا كمن فيكون قديمة بالزمان بالحسار قديمة عدم سبق المدة
 له بالذات وهو محقق بالزمان عز وجل وما دونه بالذات باعتبارها اوصافا في الوجود الى
 الغرائز المبدأ الاول قبل ذلك بالزمان لعدم سبق المدة الحكمة كحكمة اللغة
 هو الوصف بما يحيل على هذه النجاة وفيه الى صفه في فعل شبيه عن تعظيم المصنوع كونه متنا
 وعدله في الخلد من العبادان المشهور الى هذه العبادان اما الله مستقرا في العبادان او
 في كل صفة لله تعالى فان فعل المصنوع يدل على انه استمرار التجدد وانما او باعنا
 في هذا المقام من النبات والدوام لذكاة الاول بغيره في المقابلة على ما يقابل بالجدد
 انواع انعام النعام واصناف الافاضال النعام متجدد فله من انعام اجود ومنه العبادان
 غير مزيد فقدر وجه اختيار صيغة المصنوع من بين صيغة الاعمال وانما انما صيغة
 المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده لما ذكره في العنصرية فله انما على عظم شأنه انما
 بالتصميم من الانسان الى ان هذا من العظم والخطبة كجسم من الاله يعلم ان بقوله ان
 الى

والابداع؟

الى معاون ومعين ونصير وله ان ينال ان الله سبحانه ونعاني ليس محرم التال
 من حله بل من اننا الموعظ اجناني والوكن بل سوزده بعم اجناني والرهاني علم
 ما قاله الامام الزاكي حمد الله به بعم الموارد المبدأ في جعل ما يحرم من الموارد حامدا
 كما يجعل ما يقطع به فاطما فالتكليف وهكذا كما يراه بعض من الحقوقي في قوله عز من مولى
 اجماع اخفاء من مطلق الفرد له ان صديق من المطلق بالنظام والمناظر وخلق الفرد من
 المطلق بالنظام فقط وافقار حروف الجوان في محرم على اسم الله تعالى الدال على اجتماعه
 تعالى كصغار من الله الى الانسان بالاشيخ في من الظهور كمنه له يحتاج الى الله عليه في العلم
 بل انما ندعي ان يترك ذكر ما يدل عليه او فن لتعريف النعام بل التهم الدالة على انه قوي الحول في كل
 الا فقال ادعي التوضيح لاجزاءه تسمى على الجمال صفة طاعة وانما في المفعول على تقديم
 الدال على ان ضما من المناسب للنظام كما ذكره في الفصل لان تقدم احد استظنا فامتنع المقام
 وجار على ما هو الفصل في تقدم العامل على المفعول وبما في من لفظ الاله الى ان ما كثر
 تقدم المفعول من الاله ضما من امر كونه شديدا واستقراره في العقول مؤنة ذكر
 ما يدل على انما ندعي ان ذكر من مفعول العلم مع ان يكون الاله ضما من منال يصغوا
 عن سبب الشبهة فان المناسب في فقره قوله وانما يتحقق ظاهرا على ان يعتقد الى ان
 ان احكام الموضع مذكور ومحمد التقدم على محرم الاله هو انما الوافي والظلال واخفا للشبهة
 كمن محله محله في الموضع اضلالا الى انما في الفصل من التقدم غالبا الى مذكر
 قبل الى مذكر الضم الى انما عليها قال بعض الاله افضل الى مذكر الى محرم بكرة بكرة
 العلم الثانية وهو مرادف احد او محمد بغيره اليهم ومنهم الى انما بغيره فيكون محرم
 علمه وقد عرفت في قوله ان المحل المحرم علمه تناول للعقائد والفضائل ففي هذا الفصل
 نلاحظ اننا لا نقطع من اصيلها بخطبة التجدد الى الحامد التي من كمال التواضع
 والمنازل لا تنقطع بالجدد التي من كمال الخطية ومنهم في خطية والخطية بالعلم اسم ما بين
 التقدم من الماخنة وبالفتح مصدر دلتا شدة الواحد للوجه له راقه اجسر منه ومن هذا
 يعلم ان اهما فتم الالهام فيقبل اضافة المجدد به الى المجدد كما قيل في المجلد
 ونكسر ك وفيه من الغوايد ما في كمنك انكر في اللفظ هو المعنى المصطلح في الاله
 بعيد وفيه الى صفه في صرف التجدد في ما انما في علمه اى خلق له علم كمن
 انظر الى مطالعة مصنوعات التمهيد الى تلوي ما كمن غير ضارة والاصناف غير منبذاته
 وينبغي ان يترك ما كمن المذكور المعنى اللغوي والاصطلاح في معانيه على صواب استعمال
 اللفظ المستعمل بين المعنى للمعنى وبما كمن المعنى المصطلح في من له المعنى اللغوي

النش

تاريخ وفات امير المؤمنين والحقه
سيد

[illegible]

شرح المداية المهرية
لعولانا محمد بن شريف الحفيظ

[illegible]

قال النبي عزم الغضب يفد
الاعان كما يفد الصبر العول

[illegible]

استقر الى سيدنا الفقير
مطلع النسيم
جمود
فؤاد

[Faint handwritten notes at the bottom left]

النفق بين النفق والنفق والنفق
مضى وجداً في النفق
النفق بين النفق والنفق
النفق بين النفق والنفق

جواب قسم در که ذکر او شد و بتلوی القسم

جلد اولیہ ماضی مضارع مثبت منفی

واجب بان تخرجوا منه الى غيره فان
 واما ان كنتم امة فليكون امامكم
 رجل منكم فليحكم بالحق من الله
 واولى به منكم وان كنتم امة فليكون
 امامكم رجل منكم فليحكم بالحق من
 الله واولى به منكم وان كنتم امة
 فليكون امامكم رجل منكم فليحكم
 بالحق من الله واولى به منكم

جواب القسم

و نه بخند قسم از اخراجی ابی نوسط
نخیزد و الله قائم او تقدم علی القسم
عابد علی البر اب نخیزد عالم والله لانه
ما یفتی بالتقدم عن اعادته کسب
مرسط

[illegible]

مجلس ۱۲۰

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written diagonally across the page.

[illegible]

18

العام اعني معرفة كيفية الكمية بين الكيف والناس على العموم وهو يتكلم
 المول والقابل في ان يتناولوا بالاعتناء على المعاني التي بها يتناولون
 الا ان فيها بعض من يتم تكميل النفس العمل بهذه هذه اقسام احكام وهي
 احكام قد اوتى بها كرا واما المنطق فهو مادة علمية بل هو العلم بالصدق
 العلم الا ان يعرف احكامه بخروج النفس الى كمالها العلم ما بين العلم
 والعمل في بعض فيها المنطق بل العمل ايضا اذ اعرف هذا فنفسه
 قول النفس احكام العلم براسها لا غنى الرقيقة عنها واضرار المنطق لانها
 السان الغلط اعني معرفة الباري تعالى فلهذا كانت اهم وادنى واقتر
 من جملة اقسامها على الطبيعي المشتمل على معرفة النفس والاشياء المشتمل
 على معرفة الباري كونه وحيث انما يقع بعدد في الاشياء في اشياء على
 الامور الموهومة فالله ان المعروف في علم الدين ولذا اتوا المناقولة
 في كتبهم ولما امتنع الشروعي في العلم الذي بعد معرفة قوانينه
 المنطق صلب القسم الاول في وقدمه الطبيعي على الله تعالى وان الجوانب
 على الماديات لان مباديها في الله تعالى ولما توغى من قسم الاول في
 في الثاني فقال القسم الثاني في الطبيعيات اي مباديها في العلم الطبيعي
 وهو اجرام الغالبة لله تعالى في اجسامها تلك وهو اي القسم الثاني
 مرتبة على تلك فنون لان العلم الطبيعي يمتد في اجسام الطبيعة وهو كمال
 فكل

هذا هو العلم الطبيعي الذي هو العلم بالاشياء الطبيعية

هذا هو العلم الطبيعي الذي هو العلم بالاشياء الطبيعية

هذا هو العلم الطبيعي الذي هو العلم بالاشياء الطبيعية

فكل وماله فلهذا الشئ باينها من الكواكب وعصري وهو العلم الذي
 وما تتركب منها فالج اما عن امور تحتها وهو العلم الاول او عن امور تحتها
 بالليكن وهو العلم الثالث الغرض الاول فيما بين العلم الطبيعي والعلم
 العنصرية فتدبرها في علمها وشرفها وهو اي العلم الاول مشتمل على
 عشر فصول **فصل** في ابطال اجزاء التي لا يتوحد وهو صوم
 ذو وضع له يقبل العلم اصلا له قطعاً وله كرا ولا فيضا والكف
 ان الجسم له يجوز ان يكون مركبا من اجزاء لا يتوحد وذلك لان في كنهه ما يكون
 بطله فيها وتلك صفاتها وجهه بوجه ذبا وادجيم فله ثبات يكون في
 كنهه يكون بعضها وسطا وبعضها طرفا لانه حال لانه لو فرضنا اجزاء
 له يتوحد من اجزاء من ذلك فاما ان يكون الوسط مانعا من تلك ففهم او
 يكون مانعا الثاني في القسمين وكلها مما باطل فلهذا المقدم كما قال
 لا يسيل الى الثاني وهو ان لا يكون مانعا لانه لو لم يكن مانعا لكانت
 الاجزاء متداخلة في احد الطرفين مرون فيحصل بين الاجزاء تداخل وهو
 في فله يتوحد وسطا وطرف فله يتصور اذ يادجيم وحصول الجسم المنقسم
 في اجزائه منها وقد فرضنا الوسط والطرف **فصل** في ابطال اجزاء وحصول
 الجسم من هذا اطلق فثبت بعد اي الوسطا فاما ان يكون مانعا في الوسط
 احد الطرفين غير مانعه في الطرف الا في قسم الوسط مرون وقد فرضنا
 غير منقسم هذا اطلق فثبت بعد اي الوسطا فاما ان يكون مانعا في الوسط
 الصناعات في ذاته فهو علم فلما هما ان لم يتجدد احد يترك العلم انقسام
 اي الثانيان

هذا هو العلم الطبيعي الذي هو العلم بالاشياء الطبيعية

هذا هو العلم الطبيعي الذي هو العلم بالاشياء الطبيعية

هذا هو العلم الطبيعي الذي هو العلم بالاشياء الطبيعية

لأنها فائتات فليكن كون مجموع المنة حالاً أو نحو حال غير مكتوب فيها
 فله دود فتعبر أن يكون القابل من غير المنة المذكورين وهو
 باليونان وإذا اعتد أن ذلك الجسم أي القابل له فعل كالمركب في
 القصور وفيه ان يكون العظام كلها سواء كان قبله لا تفعل أو له كونه
 من السوي والقصور لأن الطبيعة المتعارفة أي الطبيعة الجسمية التي من
 القصور المختلفة للمعدن فاما ان يكون بآثارها ففهم من الحيل في كونهم
 ولا واسطه بفعلها من الشيء أو انظر الى نفسه فاما ان وجوده بدون الوجود
 اوله والاول في وان له شمال حلولا في الحيل في جسمه المواد فتعبر
 اعتمادها الى الوجود الى الحيل فكل جسم مركب من السوي والقصور وهو المثل
 ففصل في ان القصور الجسمية لا يكون في الوجود والى اسرارها
 موجودون بدونها والمقصود الاسنان الى ذلك لزم ان يكون بعد
 انما في كونها جسم منها له لها أي القصور له وجدت بذاتها دون
 حلولا في السوي كان هذا تغير لقوله بذاتها فاما ان تكون متناهية
 في المقدار وغير متناهية له سبيل الى غير منها فلم يخرج القصور
 عن السوي كما قال السبيل الثاني وهو عدم الشئ له ان الوجود
 أي الانبعاث كلها متناهية وان له من ان يكون من مبدأ واحد لمتدا
 وان أي فظان عيان في واحد فاما ما فامتثلت أي لا يزال تزايد
 البعد بينهما ازدياد فلو امتد البحر النائية لا مكر بينهما بعد غير متناهية
 له انها

الى ذاتها

وهذا ما كانا اعظم كمال البعد
 بينهما كذا يدعى منها يمكن

لأنها لما زاد امتدادها والبعد وانفردا صيغتهما فاذا زاد امتدادها
 الى غير النائية كان البعد الواقع بها ايضا غير متناه وان سبقت فوضت الانفرد
 بقدر الامتداد فليكن الجاهل ما يحتاج من جابر من لزوم له متناه في
 هو في كماله في كونها محصورا بين جابر من هذا طرف لانه انما هي الشئ
 ولما بيان انه سبيل الى التعمق الاول وهو الشئ في له انها لو كانت متناهية
 له فاما بعد ان يكون الشئ ليس الا شئ الى حد كماله في واحد كونه الكثرة
 اوجد ودمت في كماله المضاعفات فتكون القصور متناهية في كمال
 هو الهيئة الحاصلة من احواله اكد او اكد وبالمقدار واعلم ان انما يكون شكل
 اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت ذلك بآثارها من القصور السبيل له بدفع
 الى امتداده بدليل آخر فذلك الشكل الى كماله اما ان يكون معلولا في جهة
 العامة وهو في ذاته لكان له جامع كلها متناهية في واحد لان الشئ في السبيل
 يوجب الشئ في السبيل ولا شك ان الجسمية العامة توجد في جميع القصور
 او يكون ذلك الشكل بها بسبب الجسمية من المحقق المتناهي وهو ايضا في كماله
 أي يعني ما ذكرنا انما اوسبب عارض لا يمكن والى انه زال ذلك الشكل من والى
 العارض فاما ان يكون القصور كماله بعد زوال الكمال له وله فتعبر القصور في جهة
 قابلية له بفضل في كماله فاشكال لا يتلوه له نفسان كماله الشئ
 اذا ودمت في كماله وكيفية اخرى لا يقال تغير الاشكال يوجب له تفصال
 بقوله كماله القصور المختلفة والى فعل من خواص المنة لانه فقول يجوز ان يكون القصور

الحق

للجسم وهو
 ايضا في والى
 اي اذا كان مضمون
 ذلك الشكل
 سبب عارض

الصورة احيى فانه للانفصال مع كونها محروقة في الحيوة وان امتنع قبلها
 الانفصال بدونهما وكل ما انفصل الانفصال فهو مركب من البدني والقوي
 كما في صورت الصورة العارضة من البدني معاداة للبدني مستف لان افعال النظم
 فستصل ان الهوي لا يتولد عن الصورة لما ثبت لوجه البدني في الصورة
 اراد ان ثبت لوجه الصورة للبدني في يتم التولد لافعال البدني لو جردت عن
 الصورة فاما ان تكون ذات وضع اول فثبت لان البدني هو لها في الجسم الذي
 هو صومر وحل للصورة احيى وله فيصور كونها عرض كذلك فان وصلت البدني
 محروقة الصورة فاما ان يكون فانه كسان احيى ومختار بالذات اوله لا سبيل
 كل ولهم في القبر فله سبيل لا جرحها عن الصورة فاما ان لا سبيل الى الموت
 وهو ان يكون ذلك وضع فله نهاية الى الهوي اما ان ينقسم اوله لا سبيل
 الثاني لان كل ما وضع اى مختار فهو مستقيم على ما هو في اجزاء وله سبيل الى الموت
 له نهاية اما ان ينقسم في جهة واحدة فتكون قطعا جوهريا او ينقسم في جهتين
 قطعا جوهريا او ينقسم في تلك جهات فيكون جساما وكل واحد منهما بقاء اما ان لا يكون
 ان يكون قطعا فله وجودا خطا على المستقلة له لان اذهى البدني بالطبيعي
 المستقيم الى ضلعه فيلزم وجود تلك خطوط مرتبة بحيث يكون بعضها طوا وبعضها وسطا
 واعتبار استقامة الى ضلعه فيظهر الترتيب والنظام بين الخطوط واما
 ان يكون الى ضلعه الوسط فله فيما اسنله الخطير الى افعريه الطولي اوله كجيب له قابو
 ان يكون الى كجيب له لم يندخل الخطوط اى ندخل الوسط في احد الطرفين وهو في اى
 التداخل له ان كل خطير مجموعها اعظم من الواحد والتداخل يوجد له يكون الى صومر
 كذلك هذا خلف ان اراد ان كل خطير واما اعظم من واحد في جهة الطول فلم
 لك الكلام لبره اجتماع هذه القول بل في الوضو والحق وان اراد ان جهة الوضو
 فمنه اذ اعظم للخط في تلك الجهة وتوضيحي ان امتناع التداخل انما هو في
 المتبادر من حيث هو مقدار له مقدار له اصله لا يتبع التداخل فيه يوم
 واما مقدار

حفا

واما مقدار موهنة وتعد فقط امتنع التداخل في من تلك الجهة فقط واما
 مقدار في جيتير فقط امتنع التداخل من تلك الجيتير فقط ومن الجهة الثالثة
 واما مقدار موهنة الجيتير امتنع التداخل فيه بالحكمة فان قلت فعلى
 ما ذكرت له يتبع التداخل في الوضو التي له قوى اذ له مقدار لها اصله فله
 باسما التداخل انما هو على تقدير كجيب منها اذ على هذا التقدير
 لو تداخلت لم تحصل من الغمام بمعنى البعض واما مقدار في جهة فضله
 في التداخل في الجيتات الثلث وله ما بين ان يحب والله في كجيب جيتير
 الطول والوصلات ماله بيلمة الوسطية ماله بيلمة الله وهذا الغمام
 الخط في العرض في واما ان لا يكون ان يكون الهوي في الجيتير سطحي فله نهاية كانت
 سطحي فاما الى طرف الجيتير فيلزم وجود تلك سطوح مرتبة بحيث يكون بعضها
 وسطا وبعضها طوا فاما ان يكون له فيما اوله كجيب وكل واحد منهما بقاء على ما هو
 في الخط من التقدير بوجه اعلم ان ضبط الكلام على وجه كل ينتفع به في مواضع عديدة
 ان يقال المختار بالذات ان لم ينقسم اصله يتم في كجيب ووجهه جردا او يتم
 ان يتركب من شيئين مستقيمين ووجهه واحدة ولان انقسم بعض الجيتير فقط طوا خطا
 جوهريا او سطحا جوهريا وعلم ان الذي له كجيب اى يتم ان يتركب من كجيبين
 في جيتير وان يتركب من الطبع ما يتركب ينقسم في الجيتير كلها بل نقول هذه الامور
 الثلاثة انما هي التي لا يتولد والخط والطبيعي الجوهري يتميل ووجهه فانه كل مختار

انشور
 محاور

بالقول له بان يكون كما كان من فوق مغايرا لما كان من تحت وكذا
 حاله في العبر والسمان والقدم والكف وكل منجز بالذات يكون منتزعا في
 جميع اجزائها واما المنجز بالنسبة الى الموضوع فانه ينقسم من اصله قسمين ^{الاول} ينقسم
 ينقسم في جهة واحدة ينقسم خطا وينقسم في جهةين ينقسم سطحا وهذه في ^{الثاني} الموضوع
 ليست مستلزما للوجود بل هي موجودة عند كثره بخلاف ان يكون الخط من النقطة ^{الخط}
 من الخط وانهم من الخط كما عرفت فترفع الانقسام فتاخذ واما ان له جهة الهبوط
 الجرح كما فله بها لو طافت جميعا اي منتزعا في اجزاء الثلث لكانت مركبة من الهبوط
 والقصور كما مر في فصل انبات الهبوط ولما فرغ من ابطال التثنية دل ان اصل
 اصل التثنية بدو من اصل التثنية من فقال واما ان له سبيل الى الثاني فله بها
 اما الهبوط الجرح او اطلعت غير ذلك وفي اي تم يلزم منجزته بالذات فادانته
 بها الصورة كجسم فاما ان له كسلا في جهة واحدة او كسلا في جميع الجهات او كسلا
 في بعض الجهات قياسا دون البعض والاول هو ان كسلا في جهة واحدة والثاني هو ان كسلا
 في جميع الجهات قياسا لان بالبدنية والثالث ايضا محتمل من صورها اي الهبوط في كل
 واحد من اجزاء الارتفاعات محتمل فلو فصلت في بعض الارتفاعات دون البعض في امكان
 يلزم التثنية بل هو محتمل بالبدنية فان قلت لزوم التثنية بل هو محتمل كجواز
 ان ينفذ الصورة المفاداة للصورة الجسمانية عما استذكرها قلت صورة (بعضها)
 الهبوط في بعض اجزاء التي ترجع بل هو محتمل لان جهة الصورة النوعية الى جميع اجزاء
 ذلك المنجز على التثنية وله ما يرمي الى عتراضه هذا التثنية بان يقال ان الماء وانقلب
 هوا

النوعية

هوا او على العكس فان الكثرة والفكر بان في جميع العناصر صانع المانع
 المنقلب والاولى المنقلب او في موضع من الارتفاع الهوائية او المائية بعد
 احاطان الحال ولم يلزم الترجيح بل هو محتمل في الحالة فكلما في الهبوط بعد المعاداة
 بالصورة الجسمانية لان الوضع متعلق بموضوعه وله يلزم ان ينفذ في الوضع
 الله حق فله يكون في جميعها بل هو محتمل بيان ذلك ان انقلب من الماء
 هوا فان كان قبل ان ينقلب في الوضع الطبيعي لكان المنقل الى اقرب موضع
 الهواء من ذلك الموضع والقرب مرجح للحضور فيه ومن كان قبل ان ينقلب في الهواء
 الكلي لكان المنقل الى اقرب موضع الهواء من ذلك الموضع والقرب مرجح للحضور فيه
 وان كان قبل ان ينقلب في موضع الهواء اقربا استقر فيه بعد طبعا فاكسلا في
 ذلك الموضع مرجح فظهر ان وضعه السابق اكمل قبل ان ينقلب في وضعه
 اللاحق وله يتصور مثل ذلك في الهبوط الذي ليس ذنت وضعه اصله ولما حقق
 التلزم بين الهبوط والصورة الجسمانية يرد الشان الى ان الجسم جزء او غيرهما
 وهو القوة النوعية او بها يميز الارتفاعات انواعا فقال فصل
انبات الصورة النوعية وافاق البرهان على وجود هذه الارتفاعات
ان لكل واحد من الارتفاعات الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمانية
 لان انقسام بعض الارتفاعات ببعض الارتفاعات دون البعض فان انقسام الارتفاعات
 الفلكية باصانها وكذا انقسام الارتفاعات النوعية لو بدت من غير انقسام

قصر

في نقول ذلك الموقوف صفات ما ان يكون له حقيقة واحدة في جميع الاحوال
 او الصورة اخرى لا سبيل الى الال والال كثر في الاجسام كلها في طلب ذلك كجزء من
 الثانية وهو ان يكون ذلك الصورة اخرى ولا يكون له صورة في الال فاما في سياتي
 فاعلم ان الذي ان القابل لا يكون فاعلة وايضا الهوى في شئ في بين العنصرين لما سياتي
 من انقلاب بعضهما بعضا فله يكون مبداء الال هو الال المحنقة فله بد ان يكون امر اخر كما
 ذكرنا واعرض عن بان ذلك يجوز ان يكون فاعله خارجا بفعل الال فتيار ما سياتي فيحقق
 طاق من الال قيام كجزء او بفعل بافعله الاستعداد في المواد ودمج ذلك بان
 محصل الدليل في هذا المقام هو ان الال قيام انما مختصا بين الال كالاخرى
 والتعطيل واقتضا الامكان وسهوا في الال كحال وغيره والال متغير
 الال كحال الى غير ذلك فله بد ان يكون مبداء الال فيها وليس الصورة اجسدية
 ولا الهوى بل امورا داخلية في الال قيام مختلفة ولا بد ان يكون جوهر اثنى
 في الال قيام هو الال مختلف داخلية فيها فهي مباد الال كالاخرى بها وله معنى للصورة
 النوعية الال ذلك هو الال عان المقص في هذا المختصر او الال ودمج وهم
 اول الال سببية ان يغير عن ذلك الال بالبدائية وهما لما ثبت التلذذ من بين
 الهوى والصورة وضع الال سببية في كيفية التلذذ اعلم ان الهوى
عند موهبة للصورة لانه لا يكون موجودا بالفعل قبل وجود الصورة
 لما مر من انشاء وجودها طلبة للصورة والعلية الفاعلية للشيء كونه موهبة
 للصورة

كما يخص الصورة النوعية عند
 بسبب اختلاف الاستعدادات

لوجوده يجب بالضرورة ان يكون موهبة الال قبل ذلك الال الطول
 بحكم العقل بان يكون فاعله وطله في صورة عينية في حكم العقل واما العلة
 الفاعلية فلكونها متغيرة للصورة على عكس ذلك كما يجب ان لا يكون موهبة
 حتى يلزم تفصيل الحاصل فان قيل التقدم بالعلية ذاتي وهو بناء المعية
 الزمانية فلا يلزم الال فطال الهوى في علة للصورة فله الهوى متغير
 في وجودها الى الصورة في شئ من الصورة بالذات فله يتقدم عليها بالذات
 والصورة ايضا لانه عند موهبة الهوى في الال الصورة انما يجب وجودها
 مع الكل وبالكل وذلك لانها وجود الصورة بد من التنازع والتكامل
 فله يكون متقدم عليها بل ايا معها او بعدها والى البعدية اشار بقوله او
 بالكل والشكل له وجود قبل الهوى فلو طالت الصورة علة لوجود الهوى
 لكانت متقدمة على الكل علة له بها متقدمة على وجود الهوى المتقدمة
 على الكل والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء اقول الله اذ
 خلق ذلك تقدم الصورة بالذات على الكل فكلية الصورة متقدمة بالذات على الكل
 وذلك بناء كونه موهبة الكل فانا قوله يجب وجودها مع الكل والشكل
 موهبة لما ذكرنا من ان الدليل انما دل على لزوم الكل وكون الصورة مع بالزمان
 فاقبل فلما بطل كون الهوى علة للصورة وعكس نعت ان يكونا معا علة
 متفصل عنها كما قال فاذا وجود كل واحد منهما بسبب متفصل وهذا الكلام

على الهوى المتقدم بالذات

مطلقه ان يقال فيبقى كل واحد منهما على الآخر فلا يتركب منهما ما فيه حقيقة
 فاما ان دفع بقوله وليست الوجود غنية عن كل الوجود القانون الذي هو
 وان لم يفتقر الى القوانين في الوجود لكنها مفتقرة اليها الى الوجود والبقاء والبرام
 الاستغناء عن كل الوجود كما لا يمتنع ان لا تقوم بالعمل بدون القوانين و
 بقوله وليست القوانين ايضا غنية عن الوجود من كل الوجوه وان كان عليه عناية في
 في الوجود لا يمتنع انها لا توجد بدون الكل فالقول بفتقر القوانين في بقاها
 ووجودها والقوانين عظم الى الوجود في شكلها ولما تعين تغيرها اجبت
 التوقف فيها لم يلزم دور ولا فروع من تحريف ما هيته الجسم الطبيعي الذي هو موضوع
 هذا العلم اذا كان يورث فيها عند هذا الفرع من بيان الامور العامة فيها بما
 هو اشهرها وهو المكان فقال فصل في البيان وهو ما هو المكان او السطح
الظاهر من الجسم او الذي هو المماس للسطح الظاهر من الجسم المتحرك في ان الجسم
 يتحرك في المكان فلا يكون ان يكون المكان امر غير متغير لا سيما في احاطة الجسم
 المتغير في جميع اجزائها ولا مستقيما في جهة واحدة ولا بقية منه احاطة ناعمة
 بالجسم فلا بد ان يكون مستقيما في جهة فيكون سطح او اجزائها كلها فليكن بعد ما وثق
 لمعاد الجسم اما هو ما او موجودا مجردا عن المكان او لو كان بعدا فاد بالزم
 الزم نداه في قيام فظهر ان القول العقل لا يكون غير من الامور الكلية و
 الاقل وهو القول بان المكان هو اكله باطل منه في البيان وهو القول بالسطح
 واما قلنا

سنا

صفا

واما قلنا ان الاول باطل لانه لو كان خلة اما ان يكون اكله عدما
 ولا شيئا محضاً كذهب اليه بعض او بعدا موصوفاً مجردا عن المكان كما هو
 منسوب اليه طول له سبيل الى القول اي القول بالبعد الموصوف لان يكون
 اقل من خلة فان اكله بين اكله بين الموصوفين وما يقبل
 الزيادة والتقصان السمي الى ان يكون لا شيئا محضاً وايضا محصور بين عامين
 فلا يكون لا شيئا واما القول بقول الزيادة والتقصان انه هو على فرض وجوده
 فله لم يمتنع ان الوجود والفرض واما لو كان من وجود حقيقة فغير لازم فماتل ولا يمتنع
 الى ان لا يكون له وجودا للبعد مجردا عن الوجود بل ان البعد لانه غنية عن
 المحل وانه السهل وجوده مجردا عن الوجود واذ كان لانه غنيا فاما القول
 اقترابه اي اقترابه البعد بالوجود فلم يوجد بعد مقارنته بالوجود
 صنف واعلم ان الكلام مني على ان يكون البعد مقولاً على ما تحته بالقول
 ولاد اعليه فصل في اكثر الظواهر من كلام الكل ان لفظ المكان و
اكثر مراد فان فليد لم يتعرض ولم يتغير المكان بما ذكره في المكان
بل اخذ في بيان الحكام كل جسم سواء كان فلكتنا او غير تبا فله ضر طبيعي
لان الوجود مضاعف المكان في جزء وذلك اكثر ما ان يخفى الجسم
لذاته ولغا سرا اذا افرض الجسم موجودا او فرض مع لك انه خال جميعه
الغسرات الغريبة من الامور الحا وجبة عنه فله شكل انه يكون في مكان معلوم

في ذلك الحال ليس واجبا لانه فله بقاء مفعلة فليس العلة غير ذلك
 اجتمع له ان المعنى فرض عدم كما قاله سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم
 القواسر فاذا انما يتكلم في الحق الجسم وذكر كبر لطبيعة وهو المط
 اي افتقار الجسم ذلك بطبيعته هو المط كقولنا كل جسم فله حيز طبيعي واعلم
 ان كلامه ينقص الجسم المحيط فانه جسم فليس له متعلق فيه وان الظاهر
 الباطن والى ان المماس للكلح الظاهر في المحركة اذ ليس وراءه جسم
 آخر نعلم وضعه ومحدته بالنسبة لما في محوفه ولما انبثت لكل
 جسم مكانا طبيعيا انما الى امتلاء ان يكون له حيزان طبيعيان فقال
 ولا يجوز له ان يكون جسم ما من الاجسام الفلكية والعنصرية حيزان طبيعيان
 لانه لو طار له حيزان طبيعيان فاذا حصل فيهما فاما ان يطلب الحيز
 الذي لم يحصل فيه اولا يطلب فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز
 ان اول الذي حصل فيه طبيعيا له ان طلب الثاني هو بغيره اول ومن المتعذر
 لتكثير المهر وبعده مطلوب باطبعيا وقد فرضنا له طبيعيا هذا ظرف
 وان لم يكن الجسم طالبا للحيز الثاني الذي لم يحصل فيه يلزم ان لا يكون الحيز
 حيزا طبيعيا له ان الحيز الطبيعي ما يطلب الجسم بطباعه وهذا اذا لم يطلب
 لم يكن حيزا طبيعيا وقد فرضنا طبيعيا ههنا ففصل في الكل
 كل جسم فله شكل طبيعي بهذا القياس المركبة وهو قوله لان كل
 جسم فله

جسم متناه وكل متناه فهو شكل فكل جسم شكل وكل شكل فله شكل طبيعي
 فكل جسم فله شكل طبيعي وهو الذي اما بيان صفات القياس الاول وهو ان
 كل جسم فهو متناه فلما قرئ من البرهان على امتناع الله تعالى البقاء واقا
 بيان كبراه وهو ان كل متناه فهو شكل فله ان المتناهي محيطه صر واحد
 او صر ومصدق فان كونه متناهيا ليس له نهيا بالاضداد وصدق كما
 فيكون شكله ان الشكل كما مر هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد او الحدود
 بالجسم ولما كان صفات القياس الثاني نتيجة لله اول لانه لم يفتقر الى الا الى
 بيان كبراه فقال ولما قلنا ان شكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع
 القواسر وعدم التباينات الغريبة من الحيز لكان على شكل صر وان ذلك
 الكل اما ان يكون لطبيعة والقواسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر
 فاذا اظهره بطبعه وهو المط فله في الحركة والشكوك اما الحركة فهو الحركة
 من الفعل الى الفعل على سبيل التدرج الموجود ان حصل به بالفعل جميع ما يلزم
 لم يتصور فيه تغيير وانتقال حال الحال وان طار بعض يكثر له بالفعل في موضع
 من تلك القوة الى الفعل اما ان يكون دفعا او على سبيل التدرج فانه لو
 يسمى انتقالا دفعا وكونا وقيادا اليقينا والشيء يسمى حركة فان قلت
 لا يمكن فعل التدرج لا يتعد الزمان الموقوف على الحركة فهذا التعريف
 ووردت قلت لان الموقوف التدرج سوا طار بغير تباين اوله على فعل الزمان

نعم له ثبت الزمان بدون الزمان وذلك له بستم توقف تعقد
 على تعقل الزمان حتى يلزم الدور واما التكون فهو عدم الحركة
 عما من شأنه ان يتحرك واما ما ليس من شأنه الحركة كالعقول والمجذلات
 فعدم حركتها لا يثبت سكونها فالتقابل بين ما تقابل العلم والملكة وكل
 متحرك فلا يتحرك لا محالة غير جسمية اي غير الحقيقة المشتركة اذ لو تحرك الجسم
 باسمه جسم اي باجتماعه لكان كل جسم متحركا والتالي طوبى له ان ينقض الاجسام
 ساكنة دائما كانه راض بحملتها فالمقدم هو ان الحركة باعتبارها تقع في محل ان يقع
 اقسام حركتها في الكمية واما انتقال الجسم فحركته ومقدارها آخر على سبيل
 التدرج كالتحريك وهو اذ يباين مقدار الجسم بسبب اتصال جسم
 آخر به على سبيل المداخلة والمدافعة للمصير الى قطار السلسلة على
 نسبة طبيعة فخرج الثمن والوهم والقبول وهو انتقال الجسم بسبب
 اتصال بعض اجزاءه على النسب واعلم ان الحركة الكلية اربعة المتواليات قبول
 في ذكرنا والتخلخل والتكاثف والارادة والتخلخل ان يباين مقدار الجسم
 من غير ان ينضم اليه جسم بل بان يخلع الهيولى مقدارها اصغر ويلبس مقدارا
 اعظم فيه والتكاثف ببقائه وحركة في الكيف وهو انتقال مركبة الاخرى
 على سبيل التدرج كسحق الماء البارد اى صيرورته شيئا غريبا حاراً
 وتبرده اى صيرورته الماء الحار شيئا غريباً بارداً مع بقاء صورته المائية
 اذ لو زالت

اذ لو زالت هذه الصورة الى صورته الهوائية بالتسخين والارض
 بالتبرد طان هناك ايضا انتقال دفعي من صورة الى اخرى ويثبت كونها فاما
 ويثبت هذه الحركة الواقعة في الكيف انتقال الانتقال الجسم من حال الى حال و
 حركته في الزمان واما انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر على سبيل التدرج
 ويثبت تعقد وهذا هو الذي يطلق عليه الحركة في العرف وحركة في الوضع وهي
 انتقال الجسم من هيئة وضعية الى اخرى تدريجيا مثل ان يكون للجسم ان يتحرك على
 الاستدارة فان اجزاءه تباين اجزاء مكانه مكانه اى كل واحد من اجزاء الجسم
 المتحركة بالحركة المستديرة تفارق كل واحد من اجزاء المكان وان كان ذلك من مكان
 اى وان كان الجسم كله لم يفارق المكان اى لم يخرج عنه لكن بسبب خروج
 كل واحد من اجزائه فكل واحد من اجزائه مكانه يكون الكل متحركا بالحركة المستديرة
 وكل واحد من اجزائه بالحركة المستديرة ونقول ايضا الحركة اما ذاتية او
 عرضية ولا يبريد بالحركة الذاتية ما يكون الذات عنه لها بل يبريد بها ما
 يعرض للحركة اولا وبالذات اى من غير ان يكون واسطة في عرضها
 لتلك الذات وبالعرض فانها بلها كحركة اجالس في القينة وحركة القود
 والاخرى بحركة الجسم والحركة الذاتية اما طبيعية او فدية او ارادية لان
 الفنى الحول للجسم المتحرك اما ان يكون مستقفاً من خارج غير ذلك المتحرك
 اولا يكون فرائداً بل من ذلك المتحرك فان لم يكن مستقفاً من خارجه فاما

ان يكون لها شعور ولا يكون فان كان لها شعور بالحركة واعلم
 ان مجرد الحولك ينفذ في كنه الحركة ارادة كما في الشا فقط من علو مع شعوره
 بقوته بل اذا كان لها شعور وارا في فعل الحركة الارادية وان لم يكن
 لها شعور في الحركة الطبيعية كحركة الحمار الى القل بغيره طبيعة وان طالت
 الفتح الحركة مستفاد من زمان في الحركة الفرة كحركة الحمار الى علو بنجر القاسم
 واعلم ان قوله مستفاد من خارج السارة الى ان الحركة اعني فاعل
 الحركة في التدبير الصراحي حتى بل هو مستحق للطبيعة على وجه يصدر منها
 تلك الحركة القوية الا ان كانت اذا من زيدا حتى ومات في حال كانت الحركة باقية
 بعد موته فافهم فصل في الزمان قبل الزمان ظاهر الاليت
 ان الوجه في الماهية الا ان العقل باسرها وتموه الى اعولم
 وشهود وانيام وساعات ودقائق واطرافهم لم يتصور اعداها
 محضا الى ذلك لان الامداد اجودر ان غل المكان كذلك فان العقل
 بلحا ذلك يحكم بوجوده ضرورة وان لم يعلم كونه متصلة مالة واما
 في الهوي او ذا مفاصل الايرها ن واما اجودر المحي بالهوي في وقت

اليت و ماهية اذا فرضنا حركة واحدة في مسافة على مقدار من الزمان وابتدا
 معها في تلك المسافة حركة اخرى ابطا منها وانتفتا في الالف والثلث و
 وصفت الحركة البطيئة فاطمة مسافة اقل من مسافة التريفة وتوكلها التريفة
 فاطمة

فاطمة مسافة اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ التريفة وتوكلها المكان قطع
 المسافة المعبية بسرعة معينة واقل منها بطو معين اراد بالمكان امر امتدا
 يمكن ان تقطع في تلك المسافة الزيادة بتلك السرعة المعبية كما في الحركة الواحدة و
 با وبها في تلك السرعة وان تقطع في مسافة اقل بطو معين كذا في الحركة الثانية
 وطا وبها في ذلك البطو وهذا المكان قابل للزمان والنقصان لا ينقسم
 بانقسام المسافة فاقطع في بعض المسافة ناقصا لاقطع في كلها و عربا
 اجزاء اذ لا يوجد اجزاء محال لانه يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة الواحدة
 فنا وهو محال لان الحركة كما عرفت تدبر في اجزاء اجزاءها وايضا
 لو اجتمع اجزائه لان الحاد في يوم الطوفان حادنا في يومنا وبالعكس
 وهو محال فلهذا المكان بالمخ الذي عرفت متقدرا على قابل لا اداة
 والمفاوذة غير ثابت لوجوه اجزائه على سبيل القرم والانتفا دون الا
 جنما على مائة ومائة وهذا المكان الموصوف المعظم من الزمان في
 اصطلاح الحكماء وهو اسي الزمان مقدار الحركة لانه لقبول الزمان والنقصان
 من مقوله الحكماء كذا قالوا والحقبة ان ثبت ان الزمان قابل للزمان
 والنقصان لذاته لزم ان يكون كالأواله لانه لا يخفى اما ان يكون مقدار
 لهية فارة الى لهية غير فارة لا سبيل الى الاول وهو ان يكون مقدار
 لا مقدار الوجه لان الزمان غير فارة كما مر وما له يكون فارة لا يكون مقدار

ناقص

امر فار الوجود سواء كان عوضا اوله
 ولعلنا لو عاين المكان جرة باليت
 ٩٩٩

لهية فارة والالزم وجود الشيء بدون مقداره وهو باطل فزوت فهو مقدار
 لغيره فارة وكل هيئة غائبة في الحركة فالزمان مقدار الحركة وهو المظ
 ويقوله ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية ان ليس لوجود الزمان ابتداء
 وليس له انتهاء لانه لو كان له بداية لكان عدمه بالضرورة قبل وجوده فبطلت
 له توجد مع البعدي لان الغيبة صفة للعدم والبعدي صفة للوجود فلو اجتمع
 الغيبة والبعدي له جمع الوجود والعدم وهو محال وكل غيبة له نوع مد مع
 البعدي فهو زمانية فكيف قبل الزمان زمان هذا صلب لانه لو تقدم
 الزمان على نفسه ودة بان المراد بالغبية الزمانية ليس الى امتناع اجتماع المتقدم
 مع المتأخر لان يكون المتقدم في زمان والمتأخر في زمان آخر حتى يلزم ان يكون
 قبل الزمان زمان كمتقدم الامر على الغد فماتل ولو كان له نهاية
 لكان عدمه بعد وجوده بعدية له توجد مع الغيبة كما اسلفناه فتكون
 تلك البعدي زمانية فتكون بعد الزمان زمان هذا صلب كما مر من لزوم تقدم
 الشيء على نفسه وبود ههنا ما ذكرنا من النظر وتا فرغ من القول في الامور
 العامة شرع في القول الثاني في مباحث حكام الفلكية فذكرها على الخفريات
 لكونها الشرف فقال الفقه المشقة الفلكيات وفي ثمانية فصول في
 اثبات كوكب الفلك مستديرا اعلم ان المشهور عند الجمهور ان الجهات
 ست وله سبيل عامي وهو ان الله ان له رأس وقدم وله ظهر وبطن وله
 يمين وشمال

فئة

فصل

وشمال وخاصة وهو ان ابعاد المقاطعة على نقطة في الجسم على ذوايا قوائم
 ثلثة فقط والحل ولعدم مناظر فان فيها المتدريين يغير الجهات سريعا
 كما لا يخفى لكن الحق حقيقة الشك ان كما قال وبما ان هذا جدير لا يتبدل ان
 احدهما فوق والاخر تحت فلان الله ان اد انك صار رأسه من تحت ورجله
 من فوق والجهنان بحالهما واما ساير الجهات فانها تتبدل فيصير اليمين
 شمالا وبالعكس والقدام خلفا وبالعكس فهذه جهات اعتبارية متبدلة
 والجهة الحقيقية هي الفوق والتحت وكل واحد منهما يسمى موجودا ووضع
 اي قابل لله سبحانه احبة غير متغير في امتداد ما ذكرنا من ان كل
 اي من طان كل واحد من الفوق والتحت موجودا واد وضع غير متغير في
 امتداد ما ذكرنا من ان الفلك حكما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة
 واد وضع لغيرها لولم يكن كذلك لما امكنه ان كان اليا ضرورية ولما امكن اتجاه
 المتحرك اليها كالم العفة يشيرون اليها ويقولون يحرك الجسم الى جهة كذا
 فيكون قابلا لله سبحانه ويكون موقفا للمتحرك اما بالوصول اليها او
 بالقرب منها فله بد وان يكون موجودة واقعة في امتداد الحركة
 وما ذكرنا من ان الله سبحانه وان له يمين وجرة فان قيل جاز ان يكون المتحرك
 الى ما ليس بوجوده كذا في الاستحالة قلنا هذا انما هو في المصداق بالتحصيل
 لا بالخصوص لما ذكرنا في جهة وانما قلنا انها غير متغيرة اي في ما ذكرنا من

وامتداد المكان لانها لو انفتحت في ماضى الحرك وحصل جريان فيه و
وصل الحرك الى اقرب اجزئين وحرك فاما ان يكون الحرك من المقصد او الى المقصد
بينه اجزاء فان قيل لم لا يجوز في المقصد قلنا فله يكون في ما قدمناه اجزاء
جذبة هفت فان حرك من المقصد لم يكن البعد اجزئين من الحرك اجزاء والله اعلم
الحرك اليه حرك الى المقصد له اعراض المقصد وهو حرك له ان يكون في اجزاء
وان حرك الى المقصد لم يكن اقرب اجزئين من اجزاء والالمان الحرك من اى اذا ثبت ان الحرك
موجودة قلت وضع مقسم في ماضى الحرك فوجب ان لا يكون حرك لما مر
من ان اجزاء القابل للمكان الحركية يجب ان يكون مقسما في جميع جهاته
فتبين ان يكون عرضا فله ان يكون مقسم بجذبة وتبينه وضعا فتبين
تجدد اجزاء ليس في ماضى الحرك اى في جسم له بعد فله في امور مختلفة
اكتفايه والله اعلم ان كانت اجزئان مختلفتان بالطبع كلفا الحرك
اجزئان مختلفتان بالحقيقة لان بعض القيام وهو اخفيف منها طالع
للعقود كادب عن التي ان اخلى وطبعه وبعضها وهو الثقيل منها بالعكس
مزدك واليه انما يفتوه فله يكون احدهما مطلوبة والآخر منزهة
خلف واذا طابنا مختلفين حقيقة فله يكون تحدهما في ماضى الحرك ان ذلك
يوجد في امران مختلفان بالحقيقة فاذا اختلفت اجزئان في اطراف و
نهابات حرك عن اللام المتكافئة لما علم ان اجزاء غير مقسم ويجب
ان

اذ لو كان من اجزاء
حرك من المقصد لا
المقصد وهو حرك
المقصد من اجزاء
اذا ثبت هذا

ان يكون اما نقطة او خطا او سطحا وهذه الهمود اطراف ومعانيات
ومن طان كذلك اى من طان تحدد اجزئان في اماكن غير المتكافئة
كان تحدها جسم كرى لان تحدها اما ان يكون جسم واحد وبالكث
فان طان جسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس كريا له تجدد
به جهة النقل لان جهة النقل غاية البعد من جهة الفوق بحيث لا يكون ان يفيض
ما هو البعد منها والله لتبدل جهة النقل بالنسبة لما هو البعد منه فصار
جهة النقل فوقا بالنسبة الى ذلك البعد وله يحده اى بالجسم الغير الكرى
غاية البعد فله يحده جهة النقل واما الجسم الكرى فيجده محيطه
الفوق ولم يركه التي اذا لم تكن غاية البعد من المحيط بحيث لا يعلم ان يفيض
في الجسم ما هو البعد منه بخلاف غير الكرى فانه ليس فيه شيان بهذه القوة
فلذا لم يكن تحدد الجهابه وان طان تحدد الجهابه باجم متعقد ويجب
الحيط بعضها ببعض والله لم يتغير بها اى بهذه القيام المتعددة
ان الله يحيط بعضها ببعض غاية البعد لان ما بعد بعضها هو اقرب
من الله فله يكون غاية البعد من المجموع لان ما بعد بعضها فهو اقرب
من الله فله يكون غاية البعد من مجموعها فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر
فالجسم المحيط بالكل محده اجزئان مجذبة ومركزة ولا مفضل في ذلك لتلك
القيام المحاطة من في البقية حرك فحصل المطا وهو كون الفلك كريا

فصل في ان الفلك بسيط اي لم يتركب من اجسام مختلفة المطامع
وهذا هو البسيط الطبيعي لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان الفلك
بسيطاً اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فله ان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متجه الى
جهة وبارك جهته اولى من هاتين جهتيه وكل ما عدا سائر اى كل ما هو متجه الى جهة
وفاركة اخرى فاجزائها متحدة قبله اذ لو طان الاجزاء متحدة به لكان
هو متوجهاً مع جهة له الى الجهة والفلك ليس كذلك بل يتحد به الجهات كما عرفت
فله يكون قابله للحركة المستقيمة واعلم ان بيان الاله سندارة والبسط
له في الملك الاله عظم دون سائر الاله فلهذا الغاية فندبر ومتى كان
كذلك اى متى امتنع على امر الفلك الحركة المستقيمة وجب ان يكون الفلك جماً
بسيطاً بالمعنى الذي عرفت اذ لو طان الفلك من اجسام مختلفة اخفايق فاما
ان يكون كل واحد من اجزائه وبسيطاً على شكل طبيعي اى لكل يقبض ببساطة
او فليس حاصل بالنسبة القويبة من اتحاد حركته سبيلاً الى الاله وهو
ان يكون كل واحد من اجزاء الفلك على شكل طبيعي والاله لكان كل واحد منها كوكباً
لانه الكل الطبيعي للبسيط هو الكثرة وذلك لانه طبيعي واحد فله يقبض
الاله طرفاً واحداً على اصلهم المعزولة في طبيعة واحدة من ان الواحد لا يصير
عنه الا الواحد ولو طان كل واحد من تلك الاجزاء كونه له تعالى ان يحصل من
مجموعها سطح متصل بالاجزاء ان الكثرة اذا انقسم بعضها الى بعض فلهذا ان
ينما

بينها فخرج فيلهم اكله وهو محل كما يحى الانسان بالانسان وايضاً
لا يحصل هذا سطح كوني بنسبة وي بعد المكنة فله يتحد به جهته الفوق
والخسف على الوجه الذي يكون احد بهما في غاية البعد عن الآخر وله سبيل
الى الله وهو ان يتحرك كل واحد من تلك الاجزاء على شكل فريته لانه لو لم يكن
كل واحد منها كونه في يكون طالباً للشكل الطبيعي فيكون قابله للحركة المستقيمة
صفت لما من امتناع الحركة المستقيمة على الفلك والاله لكان الاجزاء متحدة
قبله لانه سواء فرقنا الحركة على نفس الفلك او على جهته فقامت
فصل في ان الفلك قابل للحركة المستقيمة لان كل واحد من اجزائه المطوية
فيه لكان جسم الفلك متصلاً واحداً لم يكن له اجزاء على سبيل الغرض لا
بما يتفق حصول وضع معين ومحاذاة معينة لنا وفي الاجزاء المفروضة
في الطبيعة لما ذكرنا من ان الفلك بسيط لم يتركب من مختلفات اخفايق فكل
جزء من اجزائه يكون عرضاً وبسيطاً الى وضع آخر وذلك انما هو بالكون
لما امتنع المستقيمة في الاستديرة فان قيل لم يكونا ان يحصل التخصيص
من الفاسر قلنا لا يجوز له ان الكثرة مع تعدد عدم ونقول الاله
يجب ان يكون في الفلك مبدأ ميل مستديرة اى يجب ان يكون
فيه شئ يتحرك على الحركة المستديرة كما قال في الحركة والاله وان لم يكن في
الفلك مبدأ ميل مستديرة مستدير يتحرك به لما كان الفلك قابله للحركة

الفلك مستدير

ايضاً

مبدأ
اصلا لكن التلا كادب لا ذكرنا من كونه قابله للحركة المستديرة فالمقدم
باطل والثاني ضد بيان الرتبة انه لم يكن في طبعه ميل مستديرا قبل الفلك الميل
من خارج فله يكون فيه اى في الفلك ميل اصلا لاسم الداخل ولا من الخارج ففتح
ان يكون ضرورة امتناع وقوع المعلول من غير علة توجبها وانما قلنا انه لو لم
يكن في طبعه ميلا مستديرا لما قبل الميل من خارج لانه لو تحرك من خارج
لثوكل مافة اى دودة في زمان لا امتناع و فوج اوكه في القن ويكن ذلك
الزمان اقص من زمان حركة ذي الميل طبعه يتحرك بميل تلك القوة الخارجية
في غير تلك المافة المفروضة والله اى وان لم يكن زمان عدم المعاوق اقص
من زمان ذي المعاوق لكان التباين مع العايق الطبعي بينه وبين الذاتية
كلواى طالين له مع اى مع العايق هذا خلف اى هذا التناقض في خلف
وذلك الزمان الى قصر الذي هو زمان عدم الحركة عدمه نسبة بالنسبة او
او التباين والرتبة الى غير ذلك لا محالة الى زمان الاطول الذي هو زمان
حركة ذي الميل ولنفرض انه نصفه كان يكون زمان عدم ساعة و زمان ذي
الميل ساعة فاذا فرضنا داسيل اضعف من الميل الا ان كيف يكون بعد
الى الميل الا ان مثل نسبة زمان الاقص الى زمان الاطول اى يكون الميل الكس
نصف الميل الا ان كما فرضنا الزمانين كذلك يتحرك ذو الميل الضعيف بتلك
القوة الخارجية في مثل زمان عدم الميل وهو ساعة على ما فرضنا في
صامة

الميل

صامة
مافة اى مافة عدم الميل ان الحركة او مستديرا او انشقا
القوة الميلية لانها في المعاوق لم تكن فاذا انتقصت زاد سرعهم احركهم
ضروتي في اجسام المتحركة له لو انتقص من القوة التي في الجسم زاد سرعهم
لم يكن القوة الميلية مافة ومعاوقة من الحركة مافة وعدم كذا العايق
عايقا خلف وفتح فظهر من هذه القدمات المستزادة ان الجسم القليل الميل
والذي له ميل فيه في تساويان في السرعة وهو في له مافة ان يكون
الحركة مع العايق كماله مع وهذا الجاهل بلوم من فرض تحرك الجسم الذي
له ميل فيه او من فرض الميل الذي في الميل الكس في زمان ذي الميل الكس
فرض الميل الى نسبة المذكور ملة بل واقع فهذا الجاهل بلوم من فرض تحرك
الذي له ميل فيه اصلا فيكون بحالة وهو الذي والجاهل ان فرضنا
مجموعا من كذا كذا الجاهل بلوم انهم حركة عدم الميل لانا اذا انا ملنا في
في هذا المفروض وصدا هذه الحركة عند الزيادة للعقل دون سائر
الصور فانها ملة متوزدة عند العقل اذا كذا كذا كانا الى الى
من الامر الذي ليس له ملة متوزدة عند العقل لاسر الى ملة متوزدة عند العقل
وهنا مفع وفتح كذا لا يليق اليدها في المختبرات واعلم
ان الحكماء بعد عن هذا الدليل على امتناع محلة فتاقل ونقول
ايضا ان الفلك له يكون في طبعه ميلا مستديرا مستقيما والله اعلم
الطبيعة الفلكية العاقد لما عرفت من ان الفلك مستقيم بين الاثنين

ذلك

المتناهي فلهذا لا ينفصل إلى اجتماع المتناهي عند تحقق الطبيعة
 المنفصلة لا متاع تحتل المتناهي عن الخد المنفصلة وايضا فانه بناء القاعدة
 المفردة عندهم من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فصل في ان
الفلك لا يقبل الكون والفساد اي في بيان ان كل مادة الفلك صورة
 وهو الفناء وليس صورة اخرى وهو الكون والفساد مقدم على الكون
 الا ان الكون اشراف فلذا جرت العادة بتقديم اللفظ وبيان ان
 لا يقبل الكون والالتيام في هذا الفصل مطلبان اما الاول اعني بيان
 انه لا يقبل الكون والفساد فانه محدد الجهات ولا ينقسم محدد الجهات
 الكون والفساد اما الضمير فقد مر في وجه الفصل الاول من هذا الفن
 واما البرك فلهذا ما يقبل الكون والفساد فلهذا هو المادة مع المادة جز
 جز طبيعي والضوء الفاسل مع المانع جز اخر طبيعي لما بينا في الفصل الخامس
 من الفن الاول ان كل جسم طبيعي فلا جز طبيعي وكل ما هذا ساءه اي كل ما له
 جز طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة الى ذلك الجزل ان الضوء الطائفة اما
 ان يحصل في جز طبيعي او يحصل في جز غريب عنها فان حصلت في جز غريب
 بقيت الى حاله متجهة الى صيرها الطبيعي وان حصلت في الضوء
 في جز طبيعي فالضوء الفاسل فان حصلت في جز غريب وهو احرار الطبع
 احوال للضوء احواله فان انت اي الصورة الفاسل تفتت ميل مستقيما
 لا صيرها الطبيعي فيلزم التعديون بل في صيرها الى الحركة المستقيمة على الفلك
 وقد عرف

وقد عرفنا متاعها واعلم ان هذا الكلام مبني على ان جز الواحد لا يقضي
 طبيعتان مختلفتان بالتوجه ولم ينظر عليه دليل وايضا في ان المراد بالجز هو
 الطلح او الحكة فان كان ذلك لم يثبت ان لكل جسم جزا طبيعيا له تقا
 بالحيط كما ذكرنا وان كان الثاني فقد صرفناه واما الثاني اعني بيان انه
 لا يقبل الكون والالتيام فلهذا ذلك اعني ان كل جسم له لتيام ايضا يحصل
 بالحركة المستقيمة كما ان الكون والفساد يحصلان بالحركة المستقيمة على ما عرفت
 معناه والمراد يخرق افراق الاجزاء وبالاتيما اقترانها وانما لم يذكر
 حصولها بالحركة المستقيمة لانه في ذلك انما يكون بان يخرق بعض الاجزاء في جهة
 والبعض الآخر في جهة اخرى او يكون كمن هذه افعال مختلفة يتبع على
 الفلك لانها اما ان يكون لطبيعية وهو محتمل لان الفلك كما نقرر طبيعته
 فلا يقضي الا امر اخر مختلف او قسمة وهو ايضا محتمل لعدم الغوام هناك
 كما هو المفرد عندهم او اداية وهو ايضا محتمل لان الفلك لباطنة فاقوله ان
 الجمالية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك الافعال عن النفس الفلكية
 بالادارة فصل في ان الفلك يحرك على السندادة دائما بحيث
 لا يقطع لها اصلا لانه انما يحرك في الزمان قد ثبت ان الزمان
 مقدار الحركة فيكون قابلا لها فيكون الحركة محالة فيكون ما فلهذا لانه
 حال فيها وطل محل ما فلهذا حال فيه اما ان يكون مستقيما او متدينا لا يخصص

الجمالية
 ان لان صدور
 هذا الا فاعيل مختلف
 معلول حجاج المعاد فلهذا
 اما ان يكون طبع الفلكا
 والحرك باطل كما ان والارادة

مجلد اول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اعين زمان الوصول

श्रीगुरुदेव
 गुरुदेव
 गुरुदेव

اى اجتماع الله ومصر والوصوة
 لا يخفى عليك ان قوله مصر على المطا ومصر كقول
 غير مصر المستعمل كقوله مصر على المطا ومصر كقول
 انما فعل هذا ان ثبت طمان في صدره انما وليا
 عند بانان لم ان من مصر ومن المطا ان المليم
 على ان والوصول والله وصي سلا ان فعل هذا
 لا يكتفى مصر ومن المطا من مقت ما وعاد
 الى لاه لوطان رطا

في كنه لوطان زنا فبناك نفع حال الوصود وهو كنه لوطان الوصود
 في كنه لوطان زنا فبناك نفع حال الوصود وهو كنه لوطان الوصود

المذكور فيهم ان يكون غير واصل في هذا الزمان وقد فرضنا انه واصل
 هذا ظرف اوجه وهو ايضا في والة لزم وجود الله وصول في الكلام
على فرض انه لم يوجد بعد ففاضل فمعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست
مستقيمة فليكون مستديرة وهذا الحركة المستديرة غير منقطعة ولا لزم
انقطاع الزمان وهو لا يعرف من ان الزمان لا يتناهى له فاد الفلك
 يتحرك على استدارة دائرية وهو المظن **فصل** في ان الساعات الجواب
 عن سوال بودر على وجوب الكفة بين الحركة المستقيمة الحية المروية الى
 فوق عند نزول الجبل الساعات ينتهي حركتها الى الكفة ايضا لان الجبل
 وحركته الجبل زمانية وليس بينهما قاطعة وفيه نظر لان الكفة زمانية فانه
 عدم الحركة غاي من مكان الحركة والمركبة زمانية عما انه يناقض ما قد صرح
 به من وجوب تخطي زمان لا يتحرك فيه الجسم والقوة الجواب ان يقال
 اجبة المروية اما ان يلهو سطح الجبل او له بل يتحرك بالانحدار بسبب
 الهواء فان كان الاول فنقول كونها بتوفيق الجبل وهو وان
 كان محال لكنه انما يلزم على تفويض محال وهو ان يكون سطح اجبة
 سطح الجبل والمحال جازا ان يتناهم المحال وان كان الثاني فنقول كونها
 بتوفيق جازا من اجزاء ذلك الهواء وهو ليس محال ففاضل واعلم
 ان هذه الباطنة لا يتم الا بالتمسك الاعظم كما قد مرنا الا سادها اليه
 فصل
 الفلك

فصل في ان الفلك باله رافق له ان حركته لزم ان يكون ارادة لها
 طبيعة او فريته له فمخاد الحركة في هذه الساعة كما مر له جازا ان يكون
 طبيعته له ان الحركة الطبيعية مهرب عن حاله من القوة وطلبه حاله صليته وذلك
 ان الدرب عن الحاله المتناوبة وطلبه حاله المتناوبة في الحركة المستديرة
 في اما انه لا يمكن ان يكون مهربا عنه ان طرقت فيكون عند الجسم حركة
 المستديرة فحركة عن ان تلك المقطع بعينها تتجسد اي بوجبه الجسم
 الحركة اليها اي ان تلك المقطع والدرع غير التي بالطبيعة السعال
 ان يكون موجهة بوجبه اليه الى ذلك الشيء وذلك من اعلى البدن
 واما ادعاء الحركة المستديرة ليست طالبة الى حاله ملكية فلهذا الطبيعة
 اذا وصلت الجسم بالحركة الى الحاله المطلوبه سكنته ان سكنته
 الطبيعة الجسم كما ان طبيعة الجسم الثقيل تحريكه صراذ اوصلته
 الى المركز سكنته ومليته الجسم الخفيف تحريكه صراذ اوصلته الى الحاله
 سكنته والحركة المستديرة القابلة بالفلك ليست كذلك بل هي في انحاء
 لا انقطاع لها ولا جازا ان يكون حركه الفلك حركه له في الفرضه
 الطبعه ووجوه القدر في وجود الطبعه فليس له طبعه ولا غير
 فان قيل لم لا يحذف ان يكون عرضيه قلنا قد مر ان قدر الفلك
 مبدأ ميل مستديرة فله يكسر عرضيه **فصل** في ان الفلك المستديرة

للفلك كانه يكون بحرق عن الماقي ان ليس حاله في الجسم ساربه فيه
 كقولنا الجسمانيه لان القوة المحرك للفلك بقوى على افعال غير متناهيه
 التحريكات التي له بدايه لها وله نهايه كما عرفت ولا يبين من القوى الجسمانيه
 كذلك ان بقوى على افعال غير متناهيه بحسب اللزج والقوى فالحركه للفلك
 قوة حركه جسمانيه اما القصور فمعلومه فمما سلف واما الكبرى فبحسب ما في اليد
 من غير ما اشار اليه وانا قلنا ان القوة الجسمانيه لا يقوى على حركه في
 متناهيه لان كل قوة جسمانيه قد يابدها في كل وقت لان انعام محلها الذي هو
 الجسم يوجب انعاما والجزء منها يقوى على شئ والجزء يقوى على مجموع تلك
 الشياء التي يقوى عليها الا فضل والله لكان الجزء مساويا للكل في الشئ
 هذا فلفظ لا ينضم ان له يكون الجزء جزوا والحال كله ومن كان كذلك ان
 كان الجزء يقوى على شئ والجزء يقوى على مجموع تلك الشياء فاجمع من تلك
 القوى لا يقوى وان كان بعض ملكه حاصله بالقوى فخرج من ملكه القوة
 في الفعل اما ان يكون دفع او على سبيل التدرج فالاول يسمى انقاله
 دفعا وكونا وفخاذا ايضا والآخر يتم حركه فان قلت له يمكن
 تفعل التدرج الى تفعل الزمان الموقوف على حركه فهذا التوقف دور
 قلت له لم توقف تفعل التدرج سواء كان بدريه او لا على تفعل
 الزمان نعم لا يثبت التدرج بدريه الزمان وذلك لانهم توقف تفعل

على

على تفعل الزمان من يلزم الدقة واما التوقف فهو عدم الحركه
 غامض جازم ان يكون على غير المتناهيه لان الجزء منها اقل من بقوى
 على حركه متناهيه مرسله معتبر او على حركه غير متناهيه واليك باطل
 اذ المجموع يقوى على ما هو ازيد من الرياقي على غير المتناهيه المتسوق
 النظام في الجزء التي هو مبلغ متناهيه وهذا خلف وانا في هذا الساق
 النظام لان الزيادة على المتساوي لا يبقى النظام غير متساوي طال تدور
 الا عزم المتساويه فانها غير متناهيه مع ان السور اكثر من العزم وكذا حكم
 الالف المتضاعفه والمات المتضاعفه الى غير النهاية لكن يدعيه ما لا ينزف
 فهو وهو ان الساق له وجوده في آخر الحركه فلو علم ان الجزء يقوى على حركه
 متناهيه من بعد معين والجزء الذي هو متناهيه يقوى على حركه متناهيه
 فالمجموع المركب من تلك الاجزاء لا يقوى على غير المتساوي لان انعام الشئ
 الى المتساوي له يوجب الله متساوي واما لم يقل يوجب التساوي لان المعنى هو
 له نهاية المجموع فان يقصر له نهاية له فاما لم يثبت ان كل ما يقوى عليه
 القوى الجسمانيه فهو متناهيه فصلا ان الحركه القوي للفلك قوة
 جسمانيه اعلم ان للفلك حركه قريب وبعيد كما ان له من انفسا
 ناطقه وقوه يقصر منها يقصر منها عليه وتيرة افضله والاول
 حركه والثاني ما في ان الحركه ان الصاريه الحركه الواحده عن الفلك

بالجام الغفرية فقال الفر الثالث في الغفرية وهو النضر
 الادوية وما حوت منها اما باليهف كالمواد الثلاثة في الحيوانات و
 النباتات والمعادن او كغيره كموادها الجوهرية وهو مثل
سنة وقول فصل في علم الباطن الغفرية وهو ادوية له
 اما ان يكون بياضا او طبيا فالبارد الرطب هو الماء والبارد
 اليابس هو الهواء والحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء
 وهذا باعتبار الكيفية اما باعتبار الحركة فهي اما خفيف مطلق يتحرك
 بحكم حركته نحو المحيط وهو النار او ضعيف مضاف لا يتحرك
 المحيط لكنه يغير اصله المحيط من رتبة العنصر وهو الهواء فانه لا يطلب
 ما يطلب النار لكنه يغير اصله المحيط اكثر من اصل الماء المحيط والهوى
 فانه ضعيف بالهواء واليهما او يقبل مطلق يتحرك بحكم حركته في نفس
 المركز وهو الهواء وحده الوسط بحيث ينطبق مركزه على مركز العالم
 او يقبل مضاف لا يتحرك من المركز لكنه يغير اصله من رتبة العناصر
 وهو يقبل بالهواء واليهما او يغير اصله لباطنه ان يحيط بالعرض الا انه
 لما حصل في بعض جواربها نلال ووهاء بسبب الاله وضاح والاتصال
 الكلية سال الماء بالظلم الى الاله عوار وانكسفت المواضع المرتفعة وبذلك
 حكم من الله وحده من ليكون منها النباتات ومسكنات للحيوانات
 المتنوعة

المتنوعة واعلم ان الغفرية التي هي العنبر الاصل وكذا الاله سطر في
 اللغة اليونانية ولما كان اصل المركبات هو الباطن اطلق على هذه الاله
 العنبر والاسطونات وقد يطلق عليها الارطان ايضا فها جزاء المركبات
 وطول وامدتها من هذه العنبر الاله في الف الاله خيرة صورته الطبيعة
 اي النوعية والاله يفعل كل واحد منها جزاء الله واللاهوت طاهر تمامه
 في اثبات القنن النوعية والله باطل ادله بفعل بني منها غير الاله فعل
 له سبب اصدها بني بفعل الاله فعل المفهم منه بطل وطول وامدتها
 قابل للكون والفناء وقد عرفت معناها الاله فعل الاله بني بفعل الاله فعل
 مساهمة المياه بعض العيون ومنه البحر المستورد في الفانية بمرئيه
 البحر بالنصب عطف على قوله الماء بني بفعل الاله فعل الاله فعل الاله فعل
 كما قيل من اصل التعلق استغنى عن الخلق وكذا الهواء ينقلب ما كان
 يترك في قلى الجبال فانه فيلظ الهواء الكلد البرد وينفطر فعل الاله فعل
 الامام رحمه الله لو كان كذلك كان ينبغي ان يستمر الثلج والمطر الى ان يغير
 الفصل والهواء اذ بعد نزول البحر يغير الهواء البرد ويوم القحط
 البرد من يوم المطر واصيب ذلك بان علم حصوله لوجود مانع او
 فقدان شرط لنظفه عليه الاله فعل الاله فعل الاله فعل الاله فعل
 من تحت الحجر بحيث تظف بالكيه وكذا الهواء ينقلب نادا فيما اذا

احاصل من التكاليف فالمجتمع هو التآجب والنقاط هو المطر وان كان
 البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء التآجب قبل اجتماعها اوله يصل
 فان وصل البرد الى اجزاء التآجب قبل اجتماعها ينزل التآجب الى حاله
 تلكه الا ان الصغار انعدت وانهم بعضا لا بعض فيسقط كالقطر الملوخ
 وقد ذكر بعض الناس ان الثلج ينزل على كل شكل الا الخرس وان لم يصل البرد
 الى اجزاء التآجب قبل اجتماعها بل بعد اجتماعها ينزل التآجب بوجه مستمر
 له نحاق زواياه حتى يحكم الكبر هذا اذا وصل النجاد الى الطبقة
 التي هي فوقه واما ان لم يصل الى الطبقة الباردة فقله طرده ولطافة وحركته
 فان كان التي اكبر فقد ينفذ سخاها ما طر ان كان فيا دون الطبقة الباردة
 بوجه عاقد فان الهواء الحار والبارد والافق ينفذ كسبه البرد منها
 ولينها فتم الغتم وقد ينفذ ذلك النجاد الصاعد سخاها اذا لم يكن
 هناك برودة عاقد وتسمى ضبابا وبالغاية يقال الله ميع وان كان
 النجاد الصاعد قليلا فاذا اجزاء البرد قال لم ينجد فهو الظل بسبب
 فان الجود هو الصقيع وهو الذي بالليل سبها بالثلج يقال بالفارسية
 سبب ثم فرده واعلم ان قوله فالتب الكثر اسان الى ما قيل من ان
 احلام هذا الباب ليست غايبا بل عليها البرهان بل يفي قولنا هذا
 سبب ذلك انه يجوز ان يكون هذا سببا موجبا كدرك ذلك بحكم
 العقل

العقل وان جاز ان يحدث بامر آخر فليس لنا ان نحرم بان هذا هو التآجب
 قطعا دون غيره نعم ربما امكن القطع في هذه الامور لمصاحب الخرس و
 التآجب دون غيره فانهم واما الوعد والبرق فيسبها ان الرقان وهو
 اجزاء فادته بخالطها اجزاء فادته ارضية لا ينبر عنها الخرس من غايته
 الصغار اذا اجتمع بصيف العلوم فيما بين التآجب فاصعد من الرقان
 الى العقل بغير حادثة بالبرد مرق التآجب ثم ينفذ عنها عبقا وكذا
 ما نقل لو قال حادثة بالبرد مرق التآجب في قوله ثم ينفذ عنها عبقا
 ذلك الصوت الهائل وهو الوعد بمرئيه وانكسر الرقان بمرئيه فان
 البرق المنعارة فلما تخلصوا الذهبية فان انزلت الحكة له حادة استقلت
 كان يوما ان كان لطيفا وصاعقا ان كان غليظا فلما طيف في الجو
 بل ينزل الى اسفل واما الرياح فقد يكون في كد ويحصل بسبب التآجب
 اذا قل استغله البرد عليه اندفع الى اسفل فيتموج به الهواء
 فصار ذلك الهواء المتموج دجا عاصف والمراد بتموج الهواء حاله
 سببه يتموج الماء وزد يكثر ان قد يحصل الرياح له اندفاع في اجزاء
 التآجب يورط ذلك الاندفاع فيمر التآجب من جانب الى جهة اخرى
 فيتموج به الهواء عيان غرازا وباده بدون ان تمام جسم آخر اليه
 وان دفعه الى جهة اخرى فيتموج به الهواء فيحصل به الريح وقد يكون
 الرياح بسبب برد الرقان الصاعد الى الطبقة الباردة وتزول

لا ينسأط الهواء بالتموج في جهة فينجد الهواء عيان
 غرازا وباده بدون ان تمام جسم آخر اليه وان دفعه
 الى جهة اخرى فيتموج به الهواء فيحصل به الريح وقد يكون
 الرياح بسبب برد الرقان الصاعد الى الطبقة الباردة وتزول

ونوع الهواء السبب ذلك وقد يسمى بكتفه باسم جهانه كالشمال والجنوب
 ويعرفها ومن الرياح ما يكون سمواحي فالكتفه بكيفية سمية لا صرام بالاشعة
 في نفسه او لمورده بالارض كما قد اتى غلب عليها احدى اوجه جذا واما قوس
 قزح فهي انما تكون من ادمام ضوء النيرة اجزاء رطبة رشيحة كرسحات
 الماء فبقية وضعها كوضع دابة كما قال مسدرة واصلة في الوانها
 بالبحر والصفى والخصر بسبب اصلة ضوء النيرة والوان النجوم المختلفة
 وقال الشيخ كنت احضد واما الهالة ومورد الية بيضاء انما اوناقة
 ترى حول القمر وايضا انما يكون من ادمام ضوء النيرة اجزاء رطبة صفيدة
 رشيحة مسدرة وضعها كوضع دابة واما الكسب فيهما ان الزمان
 اذ ابله من النار المتعبر بغيره وان الزمان لطيفا استعمل في النار
 لكبريته وهيته ترى ككوكب فانقلب الى النارية وتلبس برعم
 حبه ترى كالمنطق وان كان الزمان غليظا يصر الصراخ فيه زمانا ورتبا
 ترى على كل صولته واعلم ان الحكماء اختلفوا في الله تبارك وتعالى في اجزاء
 النجوم كالهالة ونفس قزح من ادمام ضياء تام لا يذهب الشاؤون بل انما
 ضياقات والآخرة ان انما امور موجودة في الخاوية ومعنى الخيال ان
 لينة صورته في صورته في مظهره كالمراة فبظن ان القوة حاصلة في
 ولبت حاصلة في نفس الصر ولما فرغ عن بيان الكائنات فوجه الارض اذ
 بيان الكائنات في الارض فقال ولما انزلت وانما العيون فالعلم ان
 اذ اصب

صفيلة

مكانها ليس بالاصح وبرد بها الجأوة
 الارض فتقلب مياها مختلفة باجزاء بخارية
 اذ كانت قليلة فاذا اكثر النيران لا بد
 الارض وجب ان تفيض الارض

اذ اصب ارض الارض بالغلط او لكثرة وجع الارض وانما هي
 العيون فان كان لها مدد بان يتبع كل جزء جزاء من
 العيون الجارية وانه قالوا الكثرة اذ اغلطت الارض دج او بخار او
 دخان كسب لا يتغير في مجرى الارض اضعف ولم يملكه النفوذ لقلة غليظ
 او لكون مجاري الارض منصفحة وتحكيه ذاته لمحاولة الخروج فتزلزلت
 الارض وبنينا السفلت لن مركبتها وكون المادة وفانية فيحدث
 منها ناد عظيمة اوصوتها بل فصل المعادن كل جسم مركب
 من العناصر فمن كان صورته النوعية حفظ تركيبها اجزائها العسفرة
 المتوآمة بطبيعتها الى ان يفك الية فان لم يصدر عنها النيرة المركبة
 احفظ المزاكود في الصورة المعينة والجسم المركب المتوآمة بها معدن وان
 مع احفظ المعينة والتمية لا يخرج من النفس النباتية والجسم المتوآمة بها
 نبات وان صدر عنها الحس والحركة الدائمة مع ما يصدر من النفس النباتية
 في النفس الحيوانية والجسم حيوان والحيوان ان يغلق بنفسه يخرج من
 للنطق وادراك الكلمات في الية والية في الية الجوان الية الجوان
 المعادن اقرب الى التماسا فدفعها الاجزاء والية دفعه المحبنة في الارض
 اذ انما يلقى كسب اضلقت تلك الاجزاء والية دفعه المحبنة على ارض
 الية طان المحبنة في الارض بان يلقى بعضها اقل وبعضها اكثر والكسب

ويجب اخذ في الحسنة وعضول السنة فيكون وكميل من اس من كل
الاجزاء والادوية المختلفة على انما استفادة الامام المعدي فان غلب
اسمها تولد منه النسيم واليا فوق والبلور والزيق والرصاص
وعبرها من المواد المقتة وان غلب الدخان على البخار تولد الملح
والزجاج والكبريت والنوكا ودم من اخذ ط بعض هذه المعدي
المذكورة مع بعض تولد له قيام الارضية مثل الذهب والفضة فان
لم فيد البخار بان له يكمن كثير في تولد المعادن فلما ان الاجزاء اذا
كانت كثيرة تصاعدت فيكون منها ما في الفصل السابق ولما اذا
لا يكون وجود المعادن كثيرا فضيل النبات وله قوت عديم النعم
يصد عنها حركات مختلفة في صكانه في الاقطار الكلبة وافعال مختلفة
في المودين والتقية والتوليد للكل باللات مختلفة في القوت العادية
والمسوية الممنية والمولدة فان الواحد لا يصد عنه فاعيل مختلفة
الامال لان المختلفة وتسمى تلك القوت عديم النعمور ثباتية و
ان النفس النباتية كال اول اى الكمال اعني ما يكمل به النوع في ذاته هو
الكمال الاول المنفذ على النوع ومنه القوت النوعية لان القوت
الجنسية مع الهوى في طبعه فان فيه جنسية غير مفصلة بل انما الكمال نوعا
بان مقام القوت النوعية اليها من العوارض هو الكمال الثاني للناظر
على النوع
 والثاني اعني ما يكمل به النوع في صفاته
 فماتع النوع من العوارض

على التفاضل

عن النوع فيقول اول اضر عن الكمالات الثانية بحجم طبيع اضر
 عن الكمالات الجسم الصناعاتي كالتكليفات التي للتدبير اى يكون ذا
 القوت تصدر عنه ال فاعيل الحلق بتوسطها واصر به عن كماله الباطن
 العنصر الاول ان الطيف الثاني فيعمل الحوان لا باعتبار انه يتوسط بينها وبين الزا
 من جهة ما يتولد ويبرز وبفقدان الة الان مختلفة بصدور عنها هذه ال فاعيل
 فحب دون غيرها وبه اضر عن الشغل الحيواني والانسانية فلهذا اى فلتشغل
 الثانية قوت عادية وهي الة تحمل صما اضر عن الغذاء الى مساطله الجسم الزا
 هي اى تلك القوت فيه اى في ذلك الجسم فلتصلو القوت العاذية الجسم
 الغدا في به اى بالجسم الزا فيه بدل ما يتحمل عن اى بدل ما يتحمل
 بالجسم الحوان عن كمال الجسم الزا فيه ففعل العادية هو الة حاد الى
 مساطله المتخذة ومحل ذلك الفعل هو الغذاء وغايته اظهر في بدل
 ما يتحمل ولها قوت نافية وهي الة تربيد الجسم الذي هو فيه في اقطاره
 واطرافه طول وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال الشغل على تناسل طبيعي
 فيقول قول الى ان يبلغ كمال الشغل يخرج التمن فان النمو والتتم
 يتكرران في الة زدياد والقطار بانصاف مادة الغذاء اليه وبفترقا
 يطلب كمالا فيقصد الطبع اذله بقصد التتم ان يبلغ الجسم الى غاية
 تكوونه وقد ينظر لأن الزيادة في التمر ليست في الة قطار الكلبة بل في

العتق

لا اضرار

والغرض فقط فله فاضلة الى الاغراض عنه بقوله الى ان يبلغ كما التواء التام
الله ان يقال ان كونه لزيادة النوصح في مقام التوفيق له لله ضرار وقوله على
تناسب طبق احتراز عن الزيادة ان كانت غير المحرك الطبيعي كالك ورايم وفي نظم
لأن الورم غير داخل في قولنا يزيد في الاقطار الثلثة انه اذا قيل يجوز
ان تورم جميع البدن في العظام والقلب وفيه بعد لا متناه تورم القلب
بانه نفاق وتورم العظام عند الكثرين واعلم ان هاتين التورمتين
له جل حفظ الكفوف ولما في قولنا ومن انما ضامن الجسم الذي من
جزا بعد النظم التام وكيفية العمل تلك الفتحة ذلك انما الماخذ مادة
ومبدأ المسألة من مثل ذلك الجسم الذي من فيه ومن الفتحة انما هي لاجل
حفظ النوع والقاذية بحرب الغذاء وتلك وتضمن وتدفع لتلك
اذ من هذا الفاعل يتم الى طالع الماخذ الفتحة العنصرية فلها
خدم اربع قوى جارية وماسكة ومطافعة ودافعة للتقل وقوله
والناحية تعف من الفعل ولا تبقى القاذية يشعل ان لا يخرج
يعرف الموت يحذر ان يكون جوابا لفضل وهو ان يقال لم له لوجود ان يكون
الفتحة القاذية والناحية فتحة واحدة فاجاب بان اوصافها تتفق والله من
تسقى والباقى غير الغالب فاصح ما عجز الله في كما ذكرنا ~~فصل~~ في الحيوان
وهو مختص بالنفس الحيوانية وقوله وهو كال اول جسم طبيعي لا ينتمي الى الجنس
وقوله

وقوله من جهة ما تدرك الحركات وتتحرك بالهراوة كالتفصيل
المعبر لما في النفس النامية فلها فتحة حركتها للحركات ومحركها اما الحركتها
لما طرأ الطامه وما الباطن اما في الطامه من الحواس الخمس
وهي فتحة حركتها في العصب المفروق في فقرات القول في تدرك ما يتحرك
الى الاموال المنقطعة من قاذية ومفروق وهو القوى والحوى والبرق
من فتحة عملها العنصران المجوفان النابتان من فتحة الدقاع المتفان طلعان
على هبة القلب المتدبران الى العنصر من سائبا اذ ان الله ضواء والاولى
والثمة فتحة مودعة في زائبا مودعة الدقاع سببها في كبرى التدرك
طال به فينا في الزوال والووق فتحة مودعة منبثمة في العصب المفروق
عاجوز لسان من سائبا اذ ركا الطعوم بسط المس والوطونة العنصرية
العنصرية الطعوم التي في الفتحة والمس فتحة منبثمة في جميع البدن طامه
وياطم تدرك لها الحركات والبروخ والوطونة واليوسنة والقلبية
والدبر والملاسة والحنونة وهو من اعمهم الى فتحة في كبرى اذ في قلبه
عليه وتلك ولدنا كان منبثمة في جميع البدن واما الفتحة المرددة التي
في الباطن فلها ايضا خمس الحركات والخيال والوهم والما فطم والمخبر
اما الحركات الخمس التي في سببها فتحة الحواس الخمس الاول من الجاويدف
الثلثة كاصدية القاذية من طرفة الجذبة الى طرف الفتحة كما سبق في علم
النسبة فيقبل كس التدرك جميع الصور المنطبقة في الحواس الخمس

في الحيوان اذ لو لم يكن
منه الفتحة لصاحبه
الحيوان بان يدفع
نفسه النامية مثله
له

النظام والقدرة التي هي في قلوبهم فان جميع اجسام الظاهر في قلوبهم بالبرهان
 فيها من القوة فلو لم يكن في البرهان الى الدليل على وجود هذه القوة
 بغير هذه القوة موجودة لاننا نأخذ القطع الثاني من خط مستقيم
 والنقطة الاولى تسمى خطا مستقيما وليس ان تسليما في البرهان
 له نرى فيهما وبعدهما وبعدهما القطع والنقطة فاما انما
 يكون في قلوبهم غير البرهان في بعض الحالات المتساوية بعضها ببعض
 فكل خط واحد ايضا فانما في هذا باننا ابين طيب والواحد ظود
 احكام له في كل خط واحد الحكم به وعليه فلو لم يكن في قلوبهم
 انما احكام في قلوبهم ما في الجوف الى الوجود بحفظ صور الحقائق
 بعد الضوئية فاننا اذا لم نجدنا صون ثم دخلنا عندنا فانما
 من ارضي حكم عليها بانها هي في سائرنا فقبل فلو لم يكن تلك الحقوق
 محفوظة فينا فان القول لا يمنع منا الحكم بانها هي في سائرنا
 قبل ذلك وهو في الحق المتك من سائر ادراك المحسوس واما
 سائر صفاتها والمركب في الحق فان المذكر هو القابل والقابل
 في الحق فان الماد يقبل الى كمال وله كمالا بل هو في ذلك
 واما الوهم فهو فوق ترين في الحق الجوف الى الوجود من الدواعي المستمرة بالذود
 يدرك المعنى التي هي موجودة في المحسوس كالقوة الى كماله في الساعات
 هي في العلم والولد عطف على هذه القوة حكمة على القوى الجارية
 كلها

الى المقابل

كلها متحدة بانها استخدام العقل القوي العقلية بانها
 ودليلهم على انبائ الوهم هو ان المعاني التي هي لا يكون ان تطهر
 النفس بناء على انما هي عن القوى التي هي في ذلك بتطهير تلك القوى
 الاصل بتطهير فيه وفيه نظرا لاننا انما انما المعاني التي هي
 المتزعة بيننا في سائر القوى المستمرة عنها فانهم واما القاطعة في
 من سائر اول الجوف الى الوجود في الدواعي ولم يوفق في هذه القوى
 في كل لم يوفق في هذه القوى وذلك لان كل ورواها في
 وفيه كماله الياف عن ادراك الاوامر كحفظ ما يرد في القوى الوهمية كما ان
 اكتمال من المعاني التي هي في المحسوسات الموجودة في المحسوسات وهي
 القوى الوهمية انما هي في الحق المتك واما المقرون في
 من سائر اول الجوف الى الوجود في سائرنا من سائرنا في
 في الحق المتك من القوى او في الحق المتك من القوى وتفضل به
 عطف على كماله في اننا اذا راينا وهو التركيب ويتصور اننا
 عديم الواسع وهو التفضل والاعلم ايضا في هذه القوى من
 المواضع بان الله اذا طرق الى احد من المواضع اضل فعل
 فعل القوى التي هي في العلم ان الحكم يكون هذه القوى مدرك
 انما هو على التغلب فان بعضها مدرك كالحق المتك والوهم بعضها

معين على الادراك كالبناء فليبدأ اطلق المدرك على الكل كما عرفت المنطق
 الممكنة من الفعل والمطلقة من الوجوه تغلبا وما في غير بيان القوى المدركة
 لها بيان القوى المحركة فقال واما القوى المحركة فتقسم الى اصيلية وطبيعية
والاصيارية الباعية يجب على جانب المنافعة او دفع المضارة وتفاعلة
 فقد فصلت الحركة اما الباعية هي التي اذا ارتفع احتمال حصول مطلوبة
 او ضرورية عنها تجوز القوى الفاعلة على التوكل وهي الباعية ان حصلت
 الفاعلة على وجه يطلب به الاسماء المختلفة صادرة عن نفس الامر او نافعة
 لقول الله تعالى تسمى في شروائيه وان جعلت الباعية الفاعلة على وجه
 يدفع بالحق المحل صلا في نفس الامر او موقفا طلبا للخلية تنفي فوق غفيرة
 والنفس كسرها بين القوى تسمى اعم الشروائيه والنفسية تسمى اماراة
 واما القوى الفاعلية هي التي تعد الفعلات جميع عضلات بالفارسية
 اما هيبة للتوكل ويعد عنها خيل الى عشاء بواسطة لزيد العضلات
 وارضايتها وانا فهم القوى المدركة على القوى المحركة بتوقف الحركة
 عليها فصل في الادراك وهو محقق بالنفس الباطنة وهو متوكل
 النفس الباطنة والحواس في افعالها وامتدادها بآثارها في الامور
 الكلية وصدور الاعمال الفكرية فلذا عرفنا بقوله وهي كالاول الجسمانية
 التي كالجبروت والقوى النباتية والحيوانية من جهة ما يدركها من امور الكلية
 وتعمل

كما

وتعمل الافعال الفكرية كالفضل خصيله بالافسان فلما اى للنفس
 الناطقة باعتبار ما جعلها من الفاعل فوق عاقلة تدرك انفسها بالقوى
 والنفسية البدنية والكسبية وكلهم بعضها على بعض وفيها عامة حرك
 بدن الانسان الى الافعال المحركة بالفكرية والروية على موقف ارا انفسها
 مثله اذا فكر الانسان وادرك فكره الا اعتقاد ان الحافى اما موضعه
 كذا ينقسم مصطلح باعتقاد انفسه صدور الحافى عنه على وفق مقتضى
 الاعتقاد المذكور قيل انفس الحامد بانفس القوتين اعني العاقلة
 والعامة من المظلمة والقوى العاقلة سرطانية لها سر بآثارها المرتبة
 الاولى والى الخلق خالية عن جميع المعقولات من البدنانية والنظريات
 وذلك مبدأ الفطن بل هي متوقفة لها كاستعداد الطفل للكتابة
 وهو الفعل الاول لتبليها لها بالديوان الاول التي ليست عنفها
 بها صوت ومن فائدة الحار صوت والمرتبة الثانية ان تحصل لها اى
 لتفكر لناطق المعقولات البدنية وتنقل الى ملك له ان تقول ففانقل
 من البدنانية الى النظريات كقوة البصر الذي تخرج وعرف العلم و
 الدواة والبسائط اخرى فاعلم ان يكتب وهو العقل بالملكة المحضلة
 ملكه ان تقول من الاديان الى التواني والمرتبة الثالثة ان يحصل
 لها المعقولات النظرية لكن لا يوطأ لها بالالفعل بل صار محذورة

عند كونه الكائن المتكامل للصانع اذا كان غير كائنا بالفعل وهو
 العقل بالفعل وان كان بالفعل بالشيء لا يابعد الا انه في مرتبة العقل
 جردا والمرتبة الواحدة ان يطلق النفس المعقولة المكتسبة كالمستعمل
 لصانع الكائنات بالبرهان لها وهو العقل المطلق وليس مقوله لها
 عقله متفاد الكون متفاد من العقل العقلي ثم العقل بالملكة
 التي من شأنه ان يتعال وهو مناط التكليف بالبرهان ان كان في الغاية
 بان يتكامل كذا في وسطه الذي من دفعه ويكمل مع المطايعين فلا يكون
 هناك قوة اصله ويخرج صريحا وذلك اذا كان ذلك اتصال بعالم الغيب
 ثم روى في نفسه لتفهم عز لورث العوايق اجمية وقارود ان العقل في
 الطبيعة واعلم ان القوة العاقلة يورثها النفس الناطقة وهي بكيفية
 ذلت القوة العاقلة له نفسا محضة من المادة ليست صما ولها قوة
 فلا يقبل الا ان الحقا صلا له ان لو كانت ذلت وضعه فاما ان لا تقم
 اصله او ينفع له سبل ما الاول له ان طالع وضعه من اجسامه لا ينفع
 في جميع البرهان عما قرره في الجوانب له فيكون ولا سبل الى الكون
 وهو ان ينضم النفس لان مقوله لها ان كانت بسيطة له في لها
 اصله بلزم القامر لان الحالية اصحابها من جانب النفس على
 تقديره لها فان غير الحالية اجابة الآخر لا متناه في قيام النفس على
 محلي

محلي مختلفين فلا يكون البسيط بيطا وصف وان كانت معقولة
 النفس مركبة من شئ فاعدا وطول مركب انما يتكبد من البسيط وشئ
 البسيط مركب من شئ فاعدا وطول مركب انما يتكبد من البسيط وشئ
 البسيط فان المركب انما يتكبد بتكبد البسيط هذا خلف ان يكون
 البسيط مستقما محال ثم اما اذا دلل ان القوة العاقلة
 محروقة فقال ويقول ايضا ان العقل ليس له ان يكون له القوة
 لها اللطال بضعف البدن كما هو حال القوة اجمية من مبادي
 الالهاسات والحوادث وليس كذلك اي العوض لها الى اللفظ البدن
 له البدن بعد العوضين ياخذون في الصف والنفوس
 ان القوة العاقلة محال في شئ من العوض في الكمال واما المراتم الطاقية
 في اواخر سن الحواشيح فليس لطيف القوة العاقلة بل الاستفاد
 النفس في بغير البدن المرفق تركبه الى الاصله وذلك المستفاد يقوى
 عن تفعله بها ويقول ايضا ان النفس الناطقة حادثة لحدود البدن
 كما ذهب الى ان سطا طالس وليست تفهيم كما ذهب الى اوله طون
 له انها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مخلقة متوعدة قال صلا
 بينهما اما ان يكون بالماهية ولوا رصا ويعود رصا المقارنة له جانب
 ان يكون له صلة في بالماهية ولوا رصا له بالماهية ولوا رصا

لا

مشترك بينا ومابا الاشتراك غير ما لا يشترط بالضرورة ان هذا الكلام يستقيم
 والقياس ان يقال الامر المختار لا يكون سببا للامر المختار فاما ان يقال
 الاصله فمبني على ان العوارض لا تكون لها عوارض اما ان يقال ان العوارض
 القوابل لا تشترط وجود العوارض بدون العوارض لان الماهية لا تتوقف على العوارض
 لذاتها والاشكال العارض لا يشترط وجود العوارض لان الماهية لا تتوقف على العوارض
 انما هو البدل وذلك لان النفس عبارة عن وجود متعلق بانها هي البدل
 تلك المادة قابلة لها ولعوارضها فاقم فنحن لم يكن البدل موجودا ثم
 النفس موجودة فكيف جادته ضرورة وهو المدعى ان القسم الطبيعي يتلوه
 القسم الاتقيان ان الله تعالى القسم المثال من كتاب البدان
 في الامتياز هذا من جهة البلى بالاشياء والامر ان القسم الثالث في
 احوال الموجودات ان لا يتغير وجودها الا بتغير المادة وهو ان القسم
 الثالث يجب على ثلثة فنون لان الموجود الذي لا يتغير اياها المادة اما ان
 تكون الحلول في المادة كالصور العامة او يكون متغيرا كالحلول في المادة
 واجب الوجود لذاته او غير الوجود لذاته فلذا اوتيت على ثلثة الفنون الفقه
 الاول في تقاسم الوجود لكونه امورا بنقسم الماهية الباعية بحسب الوصف فان
 الماهية تنقسم اما الى الجاهل ووجه الذات والى الجاهل بحسب وصفه كذا في
 وكذا غيره وهو يثبت على سبعة فصول فصل في الكلام وهو كل مفهوم

اجابة

لأنه

لا يتغير العقل في ذاته بل يتغير في كثرته من حيث انه حاصل في العقل
 والى كثرته وهو ما لا يتغير في كثرته على ما عرفت في المنطق اما ان يقال ان
 ليس واما بالعدد وبل يتغير في كثرته وهو ما لا يتغير في كثرته على ما عرفت في المنطق
 مثل كونه ابيض واسود وكونه عالما وجاهلا من حيث انه نفس والى الوجود
 في ذاته وتكونه بالهضاد محال كما لا يخفى بل هو امر الحائض واما بالعدد وبل
 في ذاته كما ان الوجود معقول من حيث النفس من حيث العقل لوجوده في ذاته
 والمطابقة على ان طلبة النفس من حيث العقل لوجوده في ذاته بوجوه
 ان يتغير من حيث كثرته في ذاته وكذا النفس من حيث كثرته في ذاته
 غير تفاوت اصله فان قيل النفس العقلية في النفس صون في كثرته في نفس
 النفس فكيف يكون لها جواب على ما ذكره بعض المسايخ ان الموصوف بالكلية
 ليس هو الصون النفساني في ذاته في النفس النفسانية بل هو النفس المعلوم
 المتميز عن النفس بواسطة الصون الى الية التي هي صون لكون الكل
 بقية في مطابقة النفس المذكور وهو انما يتصور فيه دون الصون الى الية
 ضرورة ان الصون الى الية لا رتبة الى الية في النفس بحسب الوصف الذي
 فيستحيل ان يكون غير العقل في الوصف الى الية واما ما وقع في كلامهم ان
 هو الصون العقلية فانها بالهضاد العقلية في انما هو النفس المذكور في الصون الى الية

انما يتغير في كثرته
 من حيث انه نفس
 والى الوجود

مطابق للحل واحد
 في انما الموصوف
 في ذاته

ما يحتاج

فان لفظ الصفة كما يطلق على الصفة اما ان يطلق ايضا على الحرف المتميز
 بها اما على سبيل التجوز والا تسمى اللفظي واما الجرائي فاما لا يسمي بها
 بل هي تامة الدال على الطبيعة الكلية كالعين والوجه والكم والكيف
 وغير ذلك وانما قلنا بزيادة المتخصصات على الطبيعة الكلية لان كل واحد من
 تصور غير واحد من التركيب والشيء من حيث هو مائة من التركيب قال كذا
 على الطبيعة الكلية فصل في الواحد والكل اما الواحد فيقال على ما لا يسمي
 من جهة متعلق به يسمي فائت اليه يقال الشيء لانه واحد فقد
 يقال على كل من كان له الوجه يكون غير واحد الكلي لانه واحد ان يكون
 واحدا وكثيرا من جهة واحدة في جهة الوجه اما مقومة لتلك الكلي على معنى
 ان تلك الامور المتكثرة ان تكون في مفهوم لها اوجب ذلك المصنوع انكم
 انكم عليها في الوجود في جهة ان لها في ذلك المصنوع او عارضة لتلك الكلي
 على معنى ان تلك الامور المتكثرة ان تكون في عارض اوجب ذلك العارض انكم
 عليها بالغا دفرا ان الكيفية او مفهوم ولا عارضة قال اول وهو ان
 جهة الوجه مقومة بتلك الكلي وقد يكون باكثر من طائفة مقولة في
جواب ما هو كسب التركيب المحقق كانه ان والوسم المتخيل في الطبيعة
الجنسية لغير الحيوانية وقد يكون بالفصل ان كانت مقولة في جواب ان

ان من طوع جوده كذا وعمره المتخيل في الطبيعة الفصل
 في الناطق وقد يكون بالثوب ان كانت جميع المقومات من جنس العقل
 كذا وعمره والمتخيل في الجنس انما في وان وفي الفصل على الطبيعة
 والثالث وهو ان يكون جهة الوجه عارضة وقد يكون بالجميع ان كانت
 هناك موضوعا لها محمول واحد فصل في الناطق والناظر على ما لا يسمي
 وقد يكون بالموضوع ان طائفة هناك محمول لها موضوع واحد فصل في
الناظر المحمول على الذات ولم يكن مقومة ولا عارضة وسمي واحدا
 عرضيا وهو كما يقال نسبة النفر الى البدن نسبة الملك الى المدينة
 فان جهة الوجه وفي التمييز ليست مقومة ولا عارضة للتبديلات بل
 بل للتشديد والملك وذلك يقال الواحد على كثر من كانه واحد فصل في
كثير من الواحد بالكل والواحد بالكل ان لم يقبل القيمة اصلا
 فان لم يكن له مفهوم سواء فهو الوجه الكيفية هذه الوجه وان طائفة
 مفهوم سواء فاما ان يكون ذات وضع فهو النقطه الكيفية لهذه النقطه
 او لا يكون ذات وضع وهو الواحد المطلق طائفة من العقل والشيء
 ولذا كان قابله للقيمة وان لم يسم باللفظ فهو مفعول الواحد بالالفصل
 كما قال وقد يكون بالانفصال هو الذي يسمي باللفظ الى اجزاء متباعدة في القيمة
 كالماء وان القسم باللفظ هو الواحد بالتركيب والاضمارة كما قال وقد يكون

الفصل

بالتوكيد وهو الذي يكون له كثر بالفعل كالبيت وقد تهلل الواحد
 بالانفعال المقداد بن سبله فبان عند ذلك كضلع الدائرة المحيط بها
 او سبله ثم طرفاها بحيث يلزم من حركته اصداء حركته الا في بعض الاعضاء بالبناء
 لبعض او كالعواب لانه نفا ونفدس واما الكلى فهو الذي يقابل الواحد
 فكذلك له ايضا معان متعارفة مختلفة ولما كان التقابل المتقابل من عوارض
 اقسام الكثرة فله وجودان يتصور المنع عند البحث عن الكثرة فيحصل
 له ضرورة واختباه في هضبة فلما اورد هداية في بيان حقيقة التقابل
 وافاد دفع ذلك الاختباه على ما هو اليه في هذا الكتاب فقال
هداية الى بيان اقسام العوضان فان التقابل المتقابل في العارض دون
الاجزاء وقد تقابلان وهما اللذان لا يحتملان في نفس واحد في
 موضوع واحد وهو امتياز عن الجسم العليق وقوله من جهة واحد ^{لذلك}
 المتضائف في النصف كزبد الماء من جهة واحدة من جهة اخرى
 فان البسوة والنبوة والجماعية ولكن من جهة مختلفة ولا طاعة
 الى زباني في زمان واحد كما وفهم عيان بعضهم لان الازمات لا يكون
 الا زمان واحد وافاد اقسام التقابل اربعة اقسام الضدان
وهما الموجودان غير المتضائفان اقسام الضدان امران موجودان ليس
 احدهما بالقياس الى الآخر كالمضايقة كالسواد والبياض فانها امران موجودان
 يمكن

ولا يكون الواحد متضيفا وهو الذي لا يقع لغيره من الوجوه اصله

يمكن تفعل اصداء مع الذمول عن الفرض وبيانها المتضائفان وهما
 موجودان يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالبسوة والنبوة
 فانها امران موجودان لا يمكن ان يعقل واحد منهما بالنسبة الى
 الآخر كالبسوة والنبوة فانها امران موجودان لا يمكن ان يعقل
 احدهما مع الذمول عن الآخر واعلم ان ذكر التوقف في تعريف
 المتضائفين على ما وضعه بعض العبادات باطل لانه يستلزم تفهم
 احد المتضائفين على الآخر وهو محال فانها معا قاتلة وبالكفا
 المتقابلان بالعدم والملك وهو امران يمكن اصداء وجودا
 والآخر عدما لكن يغير بينهما موضوع قابل لذلك الموجود بحسب
 تخصصا وبنوعه او جنسه وهما العلم والمعرفة كالتفصيل كالبحر
 فان البحر علم البحر عن موضوع من سائر البحر والعلم والبرهان
 فان البحر علم العلم عن موضوع من سائر العلم وان اختلفت موضوع
 الموضوع في وقت يمكن انصافه في فهم وممكن مشهوران واما
 بعضها المتقابلان بالنسبة وان يجاب كالتفصيل والافقونيد و
 ذكر في الضمير لفظ الوجوه العينية اعلم ان تقابل النسب والاكواب
 راجع الى القول او العقدان تلقت المتقابلان فيها امانة
 القول كما ذكر العقدان والنفوذ لمناه ولا تحقق لواء من

والعلم

من المتقابلين في تقابل الجواب والطلب فإنه ليس في الخارج
 شيء هو الجواب أو سلب بل هما من القصور العقلية الواردة على
 ما في الفعل من النسبة الثبوتية أو القول الدال عليها وأقسام
 أنه لا يقابل بين الاعداد أصلاً إذا العلم المطلق له يقابل
 العلم المطلق له نتائج كونه الشيء مقابله لنفسه وله العلم
 المضاد لكونه محققاً له والعلم المضاد له يقابل العلم
 المضاد له فلهذا على كل موجود هو غير الموجود بين الذين هما
 عديمها **فصل** في المتقدم وهو ما لا يتقدم والمناظر
 وهو ما لا يتأخر والتقدم والتأخر بغير مبنيا تصور غير منطلق أصدا
 بلا فكر ودرجته المتقدم يقال عياقة أمياً أصدا المتقدم
 بالزمان وهو عبارة عن تقدم شخص على آخر بالزمان كمتقدم
 نوح على إبراهيم عليهما السلام ونقدم آدم على محمد عليهما السلام
 وهو مقام والساعة المتقدم بالطبع وهو من المتقدم بالطبع
 الذي لا يمكن أن يوجد له غير كسر الخافض المناظر له وهو
 الغير الذي هو صفة وقد يمكن أن يوجد المتقدم وليس له
 من المناظر يوجد وهذا معنى ما سمعتم وتبينكم من أن المتقدم
 لا يقطع من يحتاج اليه المناظر ولا يكون عليه كافي في وجب

كمتقدم الواحد على الاثنين فإنه لا يمكن أن يوجد الاثنان إلا
 والواحد موجود وقد يمكن أن يوجد الواحد وليس الاثنان بل هو
 والثالث المتقدم بالتوف كمتقدم اليك على عمر وعثمان رضي
 التراب المتقدم بالترتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدودة
 ومعين كترتيب الصفوف في المسجد منوبة الى المحراب فان الصف
 الاقرب الى المحراب متقدم على الاعداد وانما من المتقدم بالعلية
 وهو ان لا يمكن ان يوجد المتأخر المتقدم الى المناظر موجود كما
 ان لا يمكن ان يوجد المناظر الا المتقدم موجود كمتقدم مكة اليه
 على حركته العلم وان كانا من أي مكان معاً الزمان فان قيل لما كانا
 في الزمان معاً فمافى المتقدم فيها فلما هو حكم العقل بانه وجود
 فأوجد فنافل وانما المناظر فيقال عما يقابل المتقدم فتقدم
 انما يجب ان اقام المتقدم والتفويض في عداله كضاد على
 المستقراً **فصل** في القديم والحادث القديم
 بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره كالمبدأ الذي لا يتقاني
 ونقدس وهذا هو القديم الهذابة المنحصرة انه لا يتفق بالافتقار
 من الملتين والحق والقديم بالزمان الذي له اول الزمان كالخلق
 على رايهم والحادث بالذات على عكس القديم بالذات هو الذي لا يكون

ننا

وجوده من غير مجبه الملكات والميرى بالزمان على كسر القدم
بالزمان هو الذي لقائه ابتداء ثم اسارا الى قبحه ذلك بقوله وقد
كان وقت لم يكن هو اى اى اى الزمان فيه اى في ذلك الوقت
موجود اى انفس ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا
لمركبات النعمان وكل حادير حادير هو موجود باق وعنده
اما كونه موجودا بمدة فواضح في معرفة من توفيق اى اى
الزمان في ذلك وقاما كونه موجودا بزمان فاسارا الى دليل بقوله
لان امكن وجوده اى اى اى الزمان سابق على وجوده والا
اى ان لم يكن وجوده اى اى اى الزمان في موجودا بزمان لما كان اى اى
الزمان قبله اى قبل وجوده ممكنه ضرورة بل اى اى اى اى
ثم صار ممكن اى موجودا بالوجود الامكان على ما هو المفرد
فيلزم القلاب الى من الوجوب الداعي اى اى اى اى
الى الامكان الداعي طيف اى اى اى اى لان مدة المعاني
اى الوجوب والامتناع والامكان لوازم الماهية ومقتضيات
الذات ومن المنتهى روال متغير الذات والذات ذات
وهذا هو المراد مما تقدم من ان قلب التمايز محال وذلك
الامكان القيام باكاوى قبل وجوده اى وجوده ثابت في

انما اى اى اى بين قولنا امكانه متنى وبين قولنا لا امكان له
فلو لم يكن الامكان وجوده بالصدق قولنا امكانه متنى فيصدق
انه قولنا لا امكان له فلو لم يكن الامكان وجوده بصدق اى سلب
الامكان غير المتكتم ثم ولهم نظير للفرق البين بين قولنا غير زيد
لا اى اى وبين قولنا لا اى لزيد ولما ثبت كونه الامكان و
جوديا لزيد اثباته انتقاره الى المحل بقوله والامكان لا يكون قائما
بنفسه لانه امكان الوجوب اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
له اى الامكان اضافة بين الوجوب وذات الممكن فله يكون الامكان
قائما بنفسه لامتناع قيام الاضافات بانفسها فيكون قائما بمحل
وهو الحادير فالحاصل انه لا يولد بالزمان محلا بقوم به الامكان
اى اى قبل وجوده وهو المذكر **فصل في القوة** و
الفعل القوة عند الحكماء اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
من صفت هو اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
اى مبداء باعتبار و اى مبداء باعتبار اى اى اى اى اى اى اى
نفسه قائم باعتبار اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
ثم اسارا الى البرهان على وجود القوة في القيام بقوله وكل
يصدر عن القيام في الاعيان المسمى المحوس من الانوار والاعمال

بيان لا يبعد طاله فتصاير بين وكيف وحركته وسكونه من
 صاير عروق جسمانية موجودة فيه اى جسم له ان ذلك المذكور
 من الآثار والافعال ان يكون كونه اى جسم جسم اى يكون
 علته الطبيعة العامة العامة في جميع المقام والامور انفاقية
 اولية موجودة والاول بطواله لا يترك وان لما كان ذلك
 المذكور من الآثار سمر اعلى النظام الهيكلي او الالكترى له ان الامور
 الانفاقية اى ان لا يكون دائمة ولا اقلية فاذا امر اى المذكور
 من الآثار بغير صاير عروق جسمانية موجودة فيه وهو المطلوب
 فان قيل اذا كان الآثار مستندة الى القوة وقد استندت الى
 القوى النوعية فيما تقوم في الطبيعة فما الفرق بينهما قلنا
 الفرق هو ان القوى اعم لان القوى النوعية تكونها جزاها
 جوهرية له حاله بخلاف القوى فان ذلك ليس بلهضم منها مثله وان
 يحسن ان يكون مبدء التغير في آخر من قوى وليست بحجم **فصل**
 في العلة والمعلول العلة يقال الخلل حاله الوصف في نفسه ثم يحصل
 من وجوده وجوده من الاعيان لا تنطبق اليه غاي بعض العلق
 والاعيان اجماعا ان يقال العلة في كل ما يتاخر اليه الوجود مطلقا
 وهو اربعة اقسام مادية وصورية ومفاعلية وغائية ثم اشار الى

الاجسام فيه لان الاشتراك في
 العلة يوجب الاشتراك في
 المعلول والاشكال

التفسير طالعنا ومن يعلم من الدليل على الاختصاص فقال
 اما الثانية هي التي يكون جوا من المعلول مقومة له لكن لا يجب بها
 بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل بالقوة كالنظر للكون واما
 العلة واما العلة الصورية هي التي يكون جوا من المعلول ولكن
 يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل بالقوة كالمحرك للمحرك والمحرك
 كان اى القوة كسر من المادى واما العلة الفاعلية هي التي
 يكون منها وجوه المعلول اى الفاعل ما يكون مؤثرا وجوه المعلول
 كالفاعل الفاعل للكون واما العلة الفاعلية هي التي لا يكون لها
 المعلول من اليك مؤثرا مؤثرا الفاعل وهو الذي لا يكون
 المظهر من الكون وهو الذي واعلم ان هذا هو صرح عام في راجع الزايف
 وارقتاء الموانع عنه وقد يتخلل بان فاعلية الفاعل لما لم يتم
 به ذلك فان مبدء داء الفاعل فتأمل ثم العلة الفاعلية
 من طائفة بسيطة صافية ولم يتعد الا بالطان واحدا صفيها
 من جميع الخيالات والاعيان كالأجسام انما ان يتصور على
 اكثر من الواحد لان ما يبعد عنه ان كان فهو مركب ويتفلسف
 بغير التفسير في قولنا ما لا يكون له بعد عنه ان كان ودل
 على الفصل بقوله ان يكون التركيب يصير عنه هذا

كونه كيب بمصدر عنه ذلك يجوز تغفل طر منها مع الذبول عم الآخر
 مجموع هذا بين المصيرين او اصدع ان كان داخله
 في ذات المصدر كان اي فان المصدر مصدر له لا ان الخ من استقل
 في الفاعل لم يكن مصدريته من غيره والله لم يفعل فاذا طاننا المصدرية
 فانه عن عارضه كان هو علمه لها لا امكان لما الى عارضه ليس فلية
 اغير قائم فكونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذلك فانا
 او اصدع داخله في لزوم التركيب وان طاننا عارضه كان مصدرا
 لما فانا ان سلسل او سلسل الى ما يوجب كونه في الذات والتسلسل
 لا امكان في هذا له تعالى الى ما يوجب التركيب والكن في الذات وتفق
 ايضا ان المعلول كيب وجوده عند وجود علمه التامة ثم انما الى
 تفيد العلم التامة بقوله اعني عند تخلف علم الامور المعينة
 في تخلفه ان تخلف المعلول وفقط كونه ليس بجامع فان المبدأ
 الاول اعني الله تعالى وتقدس علمه تامة بالتبني الى معلوله الاول
 ولا يتناوله هذا الشبهة او لا يصدق عليه علم الا وهو كونه واحدا
 صغيفيا من جهة اتجهات والله غيبا كلف والعبارة اجماعا في
 ان يقال انها علمه لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها
 لانه ان المعلول لم يكن واجبا لوجوده في اي من كنه علمه التامة

لجميع

لم التركيب في ذاته
 بهت لانه فله فالتقدير
 وان طاننا عارضه كان
 المصدر

فان قال

فان قال كنه

ان يكون منبع العصور في وجوده والله لما وجد كنه قد وجد لان
 المعلول عبارة عن حادث يكون وجوده نا بغيره او يكون علم الوصف
 في فناء المعلول كونه يمكن الوصول الى من يخرج من الحق الى الفعل
 فله يكون علم العصور المفارقة وجوده طامله وندفضاها صا
 هفت لانه فله في المقدور فبان بهذا الدليل ان المعلول يجب
 وجوده عند تخلف علمه التامة وهذا هو الوجوب السابق ثم
 انه مادام موجودا يجب له واجبه له فناء اجتماع التقيض وهذا
 هو الوجوب اللاحق السج بالضرورة في كل الحروف فالمعلول مع
 امكانه مخفوف بوجوبين ولانما فان لان الامكان من ذاته والله
 عز وجل كما قال قيلت واجبا بغيره يمكن بالذات لانا لا نعرف
 ماهيته من قبله في ارمح فطع النظر عن تخلف العلم
 التامة وشي الخمول لا يجب لها انما هي الوجود والعدم
 بل ترجح طر منها لرجح خارج وهو الحق بالامكان الذاتية
هذا اعلم ان من الاوهام العلمية ان المعلول يل
 بوجها وجد من علمه لا يحتاج في بقاءه الى ما يلزم من فناءها فانا
 المعلول بل في وجوده ابعدها عنها وكذلك لا ينبغي ان يكون في الحق
 بانه لو بان عدم على الباري بغير لاضر عدم وجوده العام وسبب

المعلول

ومعهم ما يمدون من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء
 فاورد المحقق رحمه الله هذه الصفة لانه لا بد من هذا الوجه ^{الباطل}
 كلف النبي بوجوده لا ينافي تأخير العلم فيه والجواب اذا كان
 معدوما لم يوجد فاما ان يحصل العلة بكونها مفيدة
 لوجوده حال العلم او في التام جميعا والجواب انما هو الوجه
 والعدم والعدم صفة وهو ظاهر فاذا بقيد وجهه حال العلم
 فكيف انشأ بوجوده الا بناء كونه معلولا وهو المظان فان قيل ^{هذا}
 يحصل الاصل وهو في قلنا ان تأخر العلم في المعلول حاله
 ليس مفاده انها نطقية وجودا مستانفا عن تبيين ذلك تحصيله
 للمحصل بل مفاده ان وجوده طال نقاه بالوجود انما هو ^{وجود}
 علمه فافهم واما صفة البناء فتجوابه ان يقول البناء انما هو
 تاسكا لا جوا وهو معلول لثقل العنصر ومقتضى البناء ما لا ينافي
 عن الفعل للبناء وذلك لم يعدم مع بقاء التماسك فصل
 في اجسام والعرض وفيل الخوض في بيانها السداد في تقيم يتبع به
 في ذلك فقال كل موجود فاما ان يكون محضا لشيء ساريا فيجب
 تبيينه الى شان اما هو اما الحان الى ان لا يكون كذلك
 لا صفة خاصة فاذا كان الواقع هو الغم الاول بغير الوجه

لعد
 بوصف
 لو حال التوجه او في التام
 جميعا له جاز ان يفيد العلة
 وجوده حال العلم وهو
 موجود بعد زوال وجود البناء
 كلف البناء اعلمه كركم الى ان بعضا
 العنصر وذلك لم يبق بعد فناءه
 والذيق هو

الشك

انسان حاله والمشي فيه محله وله بذان يكون لاصدها صفة
 لاصحبه والى له امتنع ذلك العلول او لو استقي كل منهما ^{الا}
 كان ذنبه اصدحا الى الاصر كسبته الى ثالث فخلول اصدحا في
 الآخر دون ثالث يكون توصي بالاصح وهو محال فله في اما
 ان يكون المحل نمجا الى كمال وبين المحل اليوت والجواب ان
 او بالعمد فله في كمال ان يكون في المحل موضوعا والجواب ان
 فذكر ان اليوت فيقول لا الصورة في بقاءها وان الصورة
 بتغير اليوت في تكلها فليس الا صفة ههنا من جانب المحل
 فقط بل من جانب وجانب كمال ايضا والجواب ان امتداد كمال من
 التوازم العلول لان كمال يفت والتفت منتفكة محالة فالحال
 منتفكة بالقرينة والصواب في هذا التقيم ان يقال له فقار
 اما ان يكون من التام ومن الصور والصور او من جانب فقط
 وهو عرض ومحل موضوع فالموضوع والهيوت والجواب ان انزال
 اخقين تحت اسم وهو المحل والعرض والصورة والجواب ان انزال اخقين
 تحت اسم وهو كمال واذا ثبت هذا التقيم فنقول الجواب هو المذهب
 التي اذا وجدت في هذه العيان انسان الجواب الوجه والآت
 في الة عيان انما يقع كمال للموضوع والجواب في ضامن من فوفيف

الشك

اجزائهم واجبة الوجود اذ ليس له واد الوجود ماهية كما ينبغي ان انه
نقائ نعم لو اطلق اجزائهم على المنفصل وهو متجه والاما وجد كنه
قد وجد ان العلول عبارة عن طوائف يكون وجودها بغير غير
او يكون مكنة الوجود في فتيحة العلول عن الموضوع مطلقا
وخل في الواجب نقائ كنهه يطبق عليه الاسم واقا العوض فهو الموضوع
في الموضوع ثم انما لا نفهم اجزائهم بغيره اجزائهم ان كان محله
هو الوجود وان طالة هو الصفة وان لم يكن طالة ولا محله فاما
مركباتها فمواضع التطبيق وان لم يكن كذلك اي ان لم يكن طالة ولا محله
وله كيانها فان كل متعلقا بالقيام متعلق بالذات والصرف
هو النفس والله هو العقل فاذا اقام اجزائهم تحت والوجود
ليس فيها لئلا ان الله اقام الحق اذ لو كان فيها طائفة ما بدخل
تحت مركبات من جنس فصل وليس كذلك ان النفس ليست مركبة
لانها تفعل الماهية البسيطة الخالة فله يكون النفس مركبة والله لم
بانقسامها انقسام الماهية البسيطة احواله بها طافة اي انقسام
البسيط محال وفيه ما من الشيء المنه هذا انقسام اجزائهم واقا
اقام العوض نفسه والله تعالى انبأ باله سقياكم الله والسك
والهين والمز والاضافة والملك والوضع والنقل والانتقال

انما

انما لكم هو العوض الذي يقبل الماء والامه والامه والنفد
الاضر لاضرا لاضرا لكم بالعوض فانه يقبلها اما لكف لكم
موجوداته كالمعدومات او لكونه معدوما موضوعا لكم كالكمل
او لكونه موجودا على محل لكم كالبياض او بغيره كذا واعلم ان الماء
هو الوجود فيكم شعورها شوقه على معرفة لكم منقوبه بها
بها يكون دودنا والشيء ان يقال انكم هو العوض الذي
يتفق الانقسام لذاته وينقسم الى سقصل ان لم يكن بين اجزائهم
ضعف فيكون هو نهاية له صلاحيين وديانة لله صلاحيين فانه
فانه مركب من الوصايف وليس فيها واحد يكون صلاحيين
سائر الوجود كذا ان الرق من العن ان ان وسائر الوجود
التي وانما الله دبعة الباقية من ان مع لامنا فلم يكن ثمة امر
مشارك بينها والى متصل ان طائفة اجزائهم فيكون وهو المقادير
فان لا ان يجمع اجزائهم في الوجود كالحظ فانه ان ينقض فيه
نقطه يكون نهاية جزاءه بمعنى يكون بديان جزاءه وان طاعة
فانه يعلم ان ينقض فيه طائفة يكون نهاية الجزاء وديانة لله في النفس
المستحق باحكم التعالين وهو المقادير فانه ينقض فيه طائفة
بديان جزاءه ونهاية له في المقادير في ان لا يخفى بخواه

في الوجه معا وهو التماس فان فيه جزاء هو ضمير كين بار
 انهما كما قال فانه من اية الملاحظة وبداية المتقبل وليس اجزائه
 في حقيقة الوجه لما عرفت من انقضاية على سبيل النجدة والقرم
 واما الكيف فهو هيبه بنى العيم والعرض متفاديا المفهوم
 لا تفاوت بينهما الا باعتبار وهو ان العرض يقال باعتبار عهده
 والهيئة باعتبار حصوله وهو ينزل الجنس يتناول الاعراض ويقول
 لا ينقص فيم فية الكم ويقول ولا لانه خرج الاعراض النسيبة
 وهذا التعريف منقوض بالوصف والنقطة فالامانة ان يقال
 ولا فيم وتيقظ لانقضاء النقطة لكونها من الكليات المنقضة
 بالكليات واما الوصل في انه قام الاربعة المذكورة اذ له دليل
 على سكونه استقل وانما عن نام ويقيم الكيف الاربعة اقام
 كما قال في كسبية محسوسة باصدا الحواس الظاهرة وهو لا يستحق
 نفعه اذا استحق كمن المحل وصفه الوجه وبني انفعالات
 والى كليات نقضاية اي مختصة بدوان النفس سواء كانت
 نفسا انسانية او حيوانية او نباتية وهو ان طاعت غير الله
 يسمى حاله كالكتابة في ابتداء التكليف وان طاعت راسخ
 يسمى ملكا كالكتابة بعد الاستحواة والعلم وعي ذلك من الفنايع

وانما كمال العمل وطولها
 التي وبني انفعالاتها والغير

والى كليات استنادا بوجوب الاستعداد نحو الدفع والاك
 قبول كالتكليف وبني قوا او بوجوب الاستعداد نحو النقل
 والقبول كاللبن وبني ضعفا ولاقوا والى كليات مختصة بالكيف
 ومن امان يخبر بالكليات المتصلة كالتكليف والمربية المحضنة
 بالانطام والستقامة والى كليات المختصة بالخط او يخبر بالكليات المتصلة
 والامانة صالة يقول والزينة والفرقة للعدد واما الكليات
 حارة وهيبه يحصل للجنس يتناول سائر الاعراض
 ويقول بسبب حصوله في الميكان وضع غيره والمكان اما
 حقيقة تكون زينة الميكان الذي يحضره او غير حقيقة كونه في
 البيت او في السقف او في البلدة او في القليم فان هذه الانبيات
 غير حقيقة مختلفة قويا وبعبارة وهذا اذا سئل عن زيد بان
 ان هو صرح ان يجاب عنه بطلان اصلها واما في حصوله وهيبه
 يحصل للجنس وهذا ينزل الجنس يتناول سائر الاعراض ويقول بسبب
 حصوله في المكان وضع غيره وهو اما حقيقة كونه في الموضع
 في ساعة كذا او غير حقيقة كونه في يوم كذا او في سنة كذا
 واما الصانعة في حاله فبني اصله بسبب النسبة متكررة اي
 واحدة باذا حاله ان لا يتغير اصلها الا في غير كالات

والبنوة فان الابوة نسبة نفرض له ببالقياس الى البنوة التي
 هي نسبة ايضا وكذا البنوة واما الملك فموصولة بحاصل الشيء بسبب
 ما يحيط به من بطلان اي وبعضه وينقل الى المحيط بانسالة الضمير
 للشيء كقولنا اننا متفقنا ومتعمدا واما الوضع فتوحيته
 حاصله بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبة الالوان
 الى الامور الخارجية كالقيام والقعود والاسفل والاعلى
 والنفذ الاخر زاده ان يخلف لتصل الفرق بين وضع الانتصاب
 والانفعال من فذيق واما الفعل فموصولة بحاصل الشيء بسبب
 تأثيره في الغير كالقطع ما دام ينقطع ولما لا يتفعل فموصولة
 بحاصل بسبب تأثيره في الغير من غير كالمشي ما دام يتمشى واعلم
 ان الفعل يطلو على المؤثر بعد انقطاعه فموصولة بانه اذا يقال عند
 استفادته وانقطاعه ففعل والانفعال يطلو على المتأثر بعد
 انقطاعه فموصولة بانه اذا بعد انقطاعه يقال انه انفعال بخلاف ان يفعل
 وان يفعل فانه لا يطلو على الا على المؤثر والمتأثر طال الشاير
 والمتأثر فعل هذا لانه ان يفعل وان يفعل فموصولة بانه اذا
 والانفعال ولما في من في الاول في الامور العامة كقولنا
 اننا في الثاني فقال اننا في العلم بالخاصة وصفاته وهو متضمن

تأثيره

على

على عن بقول **فصل** في اتيان الواجب لذاته اي في
 اقامة البرهان على ان في الموضوع موصوفا واجب الوجود ولكنه
 اسرار اوله ان شرح مفهوم الوجود بقوله وهو الموضوع الذي اذا
 اعتبر من حيث هو موصوفا مع قطع النظر عن طوله وسواءه يكون قابلا
 للوجود اي هو الموضوع الذي بسببه لذاته عدمه يعني ان هذا الوجود
 ليس له من جهة بل من جهة آية وبهاته اي البرهان على وجوده
 ان يقول ان لم يكن في الموضوع موصوفا واجب لذاته يفسد منه
 الحق ان عدم الواجب يستلزم الحق فيكون محالة وما عدمه محال يكون
 وموجوده واصبا في ذاته ثم اسرار البيان الملازمة بقوله ان
 الموضوعات بالبرهان اي هي اذا لم يكن في الموضوع موصوفا
 واجبا الوجود يكون محال من جهة من احد كل واحد منها اي من تلك
 يمكن لذاته فيجانب طوله واصد منها الى عدة خارجية اي خارجة عن
 الممكنات اذ لو لم يكن خارجية للزم اما الدور او التسلل والعلم
 به يدعي اي التفتيش بالاعتناء الى العلم بعدمه صفة الامكان
 بهي والموجود الخارجي في جميع الممكنات في جميع الممكنات واجب
 لذاته له فصار الموضوع في الواجب والممكن فيلزم وجوده واجب
 الوجود في نفسه عدمه وهو في **فصل** في اتيان الواجب الوجود
 وجوده

نفس حقيقة ان الموصوف من اوصاف السبح الموصوف من الاله فلهذا لا
 وجوده لو كان زائدا على حقيقة لكان عارضا لها لا متناهيا اجيب
 المستلزم للتركيب في ذلك الواجب تلك ولو كان الوجود عارضا لها
 ان الحقيقة لكان الوجود من حيث هو متوقفا على الغير فلو كان فلا بد له
 ان يوصف الواجب من موصوف او ظهر فكم لا بد له من موصوف وذلك الموصوف
 لان نفس تلك الحقيقة الواجب يلزم ان يكون تلك الحقيقة موصوفة قبل الوجود
 لكون العلة الموصوف للشيء لكونها متقدمة للوجود يجب تقديمها على المعلول
 بالوجود فلو كان اعطاء الوجود منها فيكون الوجود قبل نفسه ان
 يكون موصوف الواجب متقدما على نفسه هذا صلي وان كان ذلك الموصوف
 غير تلك الحقيقة الواجب يلزم ان يكون الواجب لذاته مما جاء في
 ان الغير وهو ان الوجود على الواجب تعالى حال **فد** في ان واجب
 الوجود ونفسه نفس ذاته في هذا الفصل مطلبان اما الاول فانه
 وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقة لكان معلوما لذاته ان لكان
 عارضا لها لا متناهيا اجيب المستلزم للتركيب فاذا كان عارضا لها
 كان متوقفا اليها فيكون ممكنا لذاته فيتم له الموصوف وذلك الموصوف
 له وجود ان يكون شيئا منفصلا بل هو قاي وهو الوان والعلة ما لم يجب
 وجودها لانه ان يوصف المعلول وذلك الواجب لا اعتبره ذات
 الواجب الواجب

الحقيقة افتقار الحال الى
 المحل فيكون وجود الواجب
 ممكنا لذاته لكونه موصوف
 21 الغير

الواجب هو الواجب بالوان اذ الواجب بالغير لزم ان يتقلب و
 هو في فاذا ذلك الواجب هو الواجب بالذات فيكون وجود الواجب
 بالذات بل نفسه هذا حاله انه تفهم ان على نفسه وانشاء ذلك من اجل
 البديهة واما المطلب الثاني فانه تفهم لوان زائدا على حقيقة لكان
 معلوما لذاته لانه من المتقديريه الوجود والوجود والمعلول بل حقيقة
 له يوصف المعلول اذ العلة ما لم يوصف المعلول والنفس من لوان
 الوجود فيكون النفس موصوفه بل نفسه وهو في **فد**
 في يوصف واجب الوجود وبما انه ان تفهم موصوفه شيء لو فرضنا
 موجودين واجب الوجود لكانا متكتبيين وجوب الوجود على ما هو
 المفروض ومتقاربين بامر من الموصوف فانه لم يكنا اثنين وبما ان
 اما ان يكون تمام الحقيقة وله يكون تمام الحقيقة بل هو ذهابا الى الله
 لانه الوسايل لو كان تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود موصوفه حقيقة
 واطرها لانه فرضا وجوب الوجود من انشائه فيه وبما ان ذلك
 غير ما به الستان يوصف الوجود بكونه موصوفه حقيقة موصوفه
 وهو حال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود ولا يل
 الا لانه ان يوصف الواجب شيئا من الوجود اذ ان يوصف الستان
 تمام الحقيقة بكونه مركبا قاي بالذات والستان وطل مركب حيا

ص

وهو موقوف على ما قولنا عينا بالشيكل فان قيل المثل هو عين الشيء
 القاعلة الكلية وايضا لاننا لم نعلم يجب له شي من اماكن لونه وانما يكون
 ان لوطن التي وجودها وهو موقوف فلنا ان العقل المتبع به الشك
 في وجوده يتلوه في انقاص الحكم بان وجود الممكنات بالبرهان هو وان يصدق
 ذلك وان ظل يتم له علة له حاله لانه لوطن وجودها كان علة
 وجودها ولوطن عينا طان علة عينا وهو علم علة الوجود
فصل في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه ام الواجب مجرد
 عن المادة ولو صفها اذ لو لم يكن مجردا لم يبق لها ما كان منقلا الى صفة
 فكلها منقلا اليها وطل منقرا في عينه ونوتم في علم ان يكون واجبا
 ممكنا صرف وطل مجرد عن المادة عالم بذاته واسادا في بيانه بقوله لانه
 الى الوجود طاملة عنده فان صفة كل موجود طاملة له عند حصوله والى
 يتم طاملة لانه صفة كل شيء هو بانه ذلك الشيء فهو فلو لم يحصل الشيء
 صفة عند حصوله لكان ذلك الشيء طاملة بدونه فكل شيء تلك الحقيقة
 صفة له صرف فكلها مجرد عما بذاته لانه العلم هو حصول صفة
 مجردة عن المادة ولو اوضحنا عند الآت المدركة فالبارك في عالم بذاته وهو
 المدرك **مما** ما ذكر ان الوجود هو حصول الحقيقة عند المدرك كان
 مظنة ان يقال له ذلك بهذا المعنى اضافة بين العقول والمعقول والاضافة

وان لم
 اى من الذي والله بخوله حكم فيكم
 ظل وامرهما

وهذه السلة وطل وامرهما حال كما قال فان وجب له التي وجب ان يكون
 وجود الممكنات مجردا عن عارض لما هي له من شأنه اللوازم مع اني والملازم
 وهو اني علم عروضا الوصف في الماهية الممكنة له ان نقل السبع
 باضلاله سبعة مع الكثرة وهو اني في بل مع الكثرة وجوده الذي
 ايضا لانه اذا تصورناه نعلم منه ماله وصونكم له فبقية ان الكثرة
 المثال هو نفس واحدة بل فيك فيه فلوطن وجوده ام وهو المتبع لنفس
 حقيقة لكان الشيء الواحد معلوما في كل وقت واحد وهو في كل وقت
 كان الا وانه ان يقال لكان الشيء الواحد متصورا في وقت واحد واحد
 وهو في فلنا مثل فان وجب للوجود اعني الطيف النوعية اللائحة
 وهو الواحد في الماهية لما كان وجوده بالبارك كسيرة ابيون ماسلف
 من اشياء افاد الملازم مع تباين اللوازم عند اطلاق ام الله مجرد
 في ذات البارك في ما اشياء بالبرهان من ان وجوده معين في ذاته فليس
 واما الوصف في كونه في الوصف وان لم يجب له ام للوصف
 شيئا كان ظل واصفا له كماله معلولا لعله فيلم اقتدارا
 الوصف في تجزئه الى العين فله يكون ذاته طاملة فيما له من الصفات
 عند اطلاقه في طاملة بالبرهان فلا وجود الواجب غير
 ما ذكر لوصف الممكنات بل يتبين من ان الكمال مطلق الوجود
 وهو

تتضمن بقاها المضافين ويلزم من هذا استثناء العقل التي ذاتها اول العقل
نفس ذاته لزم كونه معاني الذات وانتهى من قبل ما ذكرناه في هذا الفصل
من ان الواجب عالم بذاته فاورده من هذه الذات لديه هذا العقل
وقال العقل التي لذاته لا يفيض التقاير بين العاقل والعقول وذلك
لان العلم هو حضور حقيقة النفس محضة عن المادة ولو اصبحت عند الملاك
بالذات وهذا هو حضور حقيقة النفس مطلقا اعم من حضور حقيقة المعاني
وله يلزم من كون الالف كذب الالف ان لا يلزم من انتفاء حضور حقيقة
المعاني وانتفاء حضور حقيقة مطلقا لان كذب الالف يستلزم
الالف فان الالف ملزم والالف ملزم فله يلزم من انتفاء الالف انتفاء الالف
ثم اورد عليه اخر كما عدم وجوب المعاني بين العاقل والعقول فقال
ولان كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته من غير ان يكون العاقل مقارنا
للعقول والالف ان تقارن الحال لم اى الحال واحد من الناس نفسا ارضا
عاقل والالف هو عقول هذا خلف ان نفوس البشر محال اوله يعرف كل
واحد من ذاته الالف تقاير فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكلية
لنفسه في نفس المادة ولو اصبحت وكل محضة عن المادة والالف حقيقة
يجب ان يكون عالما بالكلية فالجواب لذاته ان يكون عالما بالكلية
اما القوة فقد مر بها في هذا الفصل الثاني واما الكبري قلن كل

ذكرها

استأبق

جود

جود بالمكان العام بكم ان يعقل وهذا يدل له ضاع له ان ذاته
من كونه الشيء معقوله من المادة ولو اصبحت مادة او من جودها عن المادة
فله ما فيه له ان يعقل معقوله بكم البهي ومعقوله وكل ما بكم ان يعقل
بكم ان يعقل مع كل واحد من العقول له حاله اوله ما فان بين العقل
ويعقل ولان كل واحد من العقول له حاله له او ملو بكم بكم
ان يقارن الفهم لان قوله كل ما بكم سائر العقول في النفس فان
الالف والالف هو حضور العقول في العقل في النفس جوده عن
المادة ولو اصبحت يعقل المحضة العقول في كونه معقوله في
وهذا مقارنته اياها في العقل وكلما بكم ان يقارن سائر العقول
في العقل بكم ان يقارن سائر العقول لذاته في الخارج وهو ان
مقارنته لها في الخارج الحق بكونه عاقل لها اوله بكم كذلك لزم
ان يكون صحة المقارنة المطلقة متوقفا على المقارنة في العقل
وهذا يستلزم ان يكون العقل شرط نفسيا ان ذلك انه لا يرتب ان صحة
المقارنة المطلقة متوقفا على المقارنة المطلقة والمقارنة المطلقة
ككونها اعم متوقفا على المقارنة في العقل وشرط المقارنة شرط المتأخر
فان كل ما هو شرط للتأخر شرط للذهاب فلو كان صحة المقارنة المطلقة
متوقفا بالمقارنة في العقل لكان المقارنة في العقل شرط للمقارنة في العقل

وهذا ان شرط ان ينصف وهو مال له ثم يقتضي ان يكون اثره متوقفا
 على نفسه فاعرف في الكلام فان الكلام لغا مضى وظهر انكم لو اصبحت
 بالامكان العام يجب وجوده وصحوله والامكان له صانته منتظر
 فله يكون انما طيفه في احواله من الصفات متخالف من ان واجب من
 جميع جهاته فان قيل لو كان البار عالما لكان فاعله كذلك الصولة
 وقابله لها وهو مال له متناه كغير الشيء الواحد قابله وفاعله
 له ان القابل هو الذي يستعمل في الفاعل هو الذي يقيد اليه
 والاولى على الثاني له مكان نعت كل منهما الزمبول عن الله فليس
 التركيب في ان البار لو كان فاعله وقابله وانها فلان نسبة
 الفاعل الى الصولة باله مكان ونسبة الفاعل بالوصوب ومن الخجل
 كونه الشيء الواحد ممكنه واجبا قلنا لم له يجوز ان يكون الشيء الواحد
 فنقد الشيء ومفيدة له ان في كونه مستعدا للشيء الذي يليه
 لذلك ان يتصوره وهو كونه فاعله ام متقدم على ذلك المتقدم فلم
 فلم انما شتا بيان فان العقل يجوز ان لا يتبعه على الشيء انصور
 آخر وان كان متوقفا عليه بالذات ومن علم ان البار تعالى بالامكان
 نفي ان علمه هو المعلوم من مذهب الحكماء فقد اعتقد نفي العلم
 بالحقيقة وذلك لان من جعل العلم نفس الذات فقد نفى العلم
 والعلم

المتصور

والعلم انما هو العلم بالذات لا غير فيكون في العلم بالحقيقة وفي نظر
 له فيكون العلم بالذات لا غير فيكون في العلم بالحقيقة وفي نظر
 المعلوم ما يقينها وبارتسام صوت منها بالذات انما اقترن من العلم
 وله يلزم من كونه انما ضرك كذب العلم **فصل** وان الواجب
 لذاته عالم باحوالها على وجه طر أي على وجه لا يتغير بغير تلك الحقائق
 له على وجه جوهري يتغير بغيرها العكس وانما قلنا ان عالم باحوالها
 له ان يعلم استنباطها من انما نفي عالم بذاته على انما والعلم
 انما بالعلمة لتعلم العلم بعلمه ثم ولما زعم فيهم علمه تعالى بالعلم
 الاول وما بعده ويضل فيهم ذلك سلسلة المواد كلها وهو المراد
 بما قال فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة من حيث هو علم
 وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والامكان عالما بها أي على انما
 انما اشارت ذلك العلم على وجه الكمال على الوصف الجزئية بقوله كن
 يوردها في نفيها والامكان بذلك من انما انما موجودة غير
 وتبان انما موجودة غير موجودة فيكون لكل واحد منهما أي من الوصف
 والعدم صورة عقلية على صور بالفروقة وواحد من الصور له على
 مع التام له ان اذا اعتقدنا انما موجودة انما اعتقاد كونهما موجودا
 وبالعكس فيكون واجب الوصف في هذا الشأن ان قد يحصل في صور

انما هو صريح في نال انتقال كونها مودوم وبالعكس فيكون واجبا للوجود
 منقرا الذات اذ قد حصل فيه صون انما هو مودوم وتبين صون عليه فلا يثبت
 امدهاميه الاخر ومرداه هو التفتير في الذات هذا خلف ان يغير الواجب
 في ما من من له سلم حالة متغير بل الواجب بذكر الجوانب على وجه كل ثم
 العلم بالجوهر على وجه طار في صيني وقال كما تعلم انت الكسوف الجوهري بعينه
 بانك تقول فيه بانه كسوف لكونه بقدر حركه الكوكب من كذا الى كذا اسمها
 واقفا في جانب الكمال في مخرج من الشمس بصفة كذا الكوكب واقفا في
 الرأس وهكذا في جميع العوارض فانك من هذه الصور المفروضة
 تدعي هذا الكسوف الجوهري كنه لا على الوجه الجوهري كما قال لك ماعلة
 ان هذا الكسوف جوهري لان ماعلة له عليه الجوهري كنه فانما او اتصور
 كسوف من هذه المقام بينه العقل بجوه هذا التقدير على كسوفات
 مستقره وهذا العلم الحال عطف بموجبه وكذا الكسوف في هذا النوع
 عالم يفتح اليه الماسد والا فاس بل ذلك التعقل بابت قبل وبعد
 ولما لم يكن كما صلب في حوائثه سوكا ذكرنا لما عرفت لم يعلم ان يثبت
 الا على وجه طار وفيه نظر فصل وان واجبا للوجود من يد الله تعالى
 وهو اذ فحق هذا الفصل مطلقا اما ارادته فله ان كل ما هو معلوم
 عند المبدأ وهو ان ذلك المعلوم حيزا فانه يبينه لفيضات الجوهري فكم
 ما يفيض

المعلوم

ما يفيض اليه الجوهري فلذا قال وهو صريح في مضاف لما صرح فان القادر عنه
 له زم فحقيقه والافهم له يكون مضافا للزوم فأيضا جرات عمه ان المبدأ
 وكلمه المنقصر ليعاينه فذلك الشئ مودوم وهذا هو الوجود اما وجوده و
 هو افاوه ما يفيض له لغرض اصله فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل
 لنفسه وشوق الى كمال او يفعل له ان يفعل نظام الجزئية الوضعية هو
 الالهيا على ما يفيض من الوجه الاصل للفرض وشوق والاول ثم ثانيا
 بيتا ان واجبا للوجود ليس كمال مشطرو الفهم الثاني صق وهو الجواد
 له ان الذي بطا بال الوضعية على الجانبين من الاول الى الابد لا يفيض
 وشوق الى ما يكون عوضا عن افاده ولما فزع عن الفهم الثاني في وجه الفهم
 الثالث فقال الفهم الثاني في الله نك بلسان الشرح وفيه بيان اكمل
 العقول الجوهري انما هو جوهري في غير متعلقه باله كان تعلق النذير
 والشرف وذلك بسبب ان الجوهري اذا ما يتعلق باله من هذه النوع
 من الخلق ليس الجوهري في الله في الاستكمال كما هو من شأن النفوس
 لكن العقول كمالها في النظرية مستفيدة عن الاستكمال في الخلق
 باله قيام الاله بالعلم والتأني ولما طرقت من موضوعات العلم
 الاله التي كان من الواجب ان يثبت عننا في هذا الفهم الذي هو
 في العلم الاله التي فلما اعتقد الفهم الثالث له بيانها وبيان احوالها

وجوب المعلول ووجوبه متوقف على وجود الحامل والعلل وادان ذلك
 اما اذا كان وجوب وجود المعلول **مستقلا** عن وجود الحامل
 فنقدم الحوى على وجود الحامل لم يكن مستقلا لذاته والى ان كان وجوده
 اس الحوى مع الحوى له متوقف عن هذا لظف لنا قد مر منه
 عنه وادان علم الحوى وجوده الحوى يمكن ان يكون له امكان لذاته
 له ان نجده علم الحوى ووجوب الاله معية ذاته له بنسبة صدهما
 عم الاله في له نبي لقمان والى ان كان الوجوب وادان ان الاله مع
 وجود الحوى يمكن ان الاله يمكن لذاته هذا لظف امر يمكن ان الاله
 بظا اننا الى في مباحث التطبيق فظهر ان الموقوف في الاله فلهذا والى ان علم
 الاله عقول متكن وهو المقام اساد الاله في معارضة على الدليل
 القائم على عدم علمية الحوى بقوله **مستدرك** الحوى وهو الفكر الاصح
 وسبب الحوى وهو العقل السام معلوم ذنبه الابداع تكونها معلوم
 علته واصلته ووجوبه معلوم وهو العقل الاله وانه ان السبب ان
 سبب الحوى متوقف على الحوى فموقفه تقدم العلة على المعلول والحوى
 ليس يتوقف كما مر وطان من الواجب ان يكون متوقفا لان ما مع المتوقف
 متوقف كما ان ما مع المتوقف متاخر هذا تقدير المعارضة والسؤال الى الجواب
 بقوله ان السبب متوقف بالولية وما مع المتوقف بالعلمية له يجب ان يكون
 متوقفا

متوقفا على الفعلين بل يجب ان لا يكون كذلك والى ان ما مع المتوقف
 على المعلول واحد وهو قوله انه يلزم احتياج المعلول لجل من الاله
 علة فانه لا واستفادته فيه من اجل وجود الاله فهو **مستدرك**
 جواب سوال متقدرا ان يقال الحوى والحوى كل واحد منهما
 ممكن لذاته وادان ذلك ما كان ينشأ كما هو شأن المكنى كغيره وان
 انتفاء ما يستلزم الاله صفت فاجاب بقوله وذلك له بتوقف الاله
 فان عند انتفاء ما يمكن الاله من الاله فوق المحذور له صفة ولا
 اذ العلم الحوى من سبب الاله كذلك الاله من عند انتفاء ما نعم لو وجد
 الحوى وول الحوى لكان صفة كما قال له ان الاله لا يلزم من ذلك وانما
 يلزم من وجود الحوى وعدم الحوى وذلك علم الحوى **مستدرك** فظهر
 في ازالة العقول وابديتها الازل الزمان الماضي الذي لا بداية له والابد
 الزمان المستقبل الذي له نهاية له والازل طان موجودا في الازل
 بحيث له يكون بوجوده بداية فله بسطة علم والى ان يكون موجودا
 في الابد حيث له يكون لوجوده نهاية فله بلية علم اما كونهما
 ازلين فلو وجد لكنت لم يكن من تلك الوجوه ان اصدها كما قال
 اصد ان واجبه الوجوه **مستدرك** بجملة ما له بداية في تارة معلوم
 والى ان لاله طان مستظن هذا لظف كما مر وادان ذلك كان العقل

عقل عاشر وهو مبدأ الفياض والمدثر لما تحت فلكا القمر وهو العقل
الفعال لعدم تنازع ما يصدر عنه من النار المختلفة في عالم الكون و
الغاد ويتم بيان ذلك بمرايل عليه اللهم فلهذا العقل من العقول
ما ظهر بالدليل على صفاته لا يجوز ان يكون اقل منها واما انما
مقصود في هذه العشرة فما لا يحال للعقل منها لجواز ان يكون غير
او محصور في عدد غيره واعلم ان ضعف كل منهم هذا بينك انهم
ان لم يحزن ان يصدر عن العقل بهذه الجمان يكثر بطلان كونه والى
فالدليل على اننا لم الى العقل العاشر وكذا قد ان الحكم
في اتيان العقل كماله القوة فيصدر عنه من العقل الفعال
الديوي العقول والصود النظم المختلفة بشرط استعدادها
ان اضلغ في الفرد كجب استعدادات المواد وليس استعداد الديوي
لقبول القوة من جهة العقل المفارق والى لان في استعداد لعدم
تغير العقل المفارق بل استعدادها ان استعدادات المواد بسبب
اى كان الحار والى ان قاله الفلكي وكل حادث في علم العناصر
مستوفى بشرط استعداد كقولنا ان الحار الجسيم المحرر في الفلك
اما ان يوجد دليلا على كونه قبل طر حادث بل يكون الحار كما فظ
للمنطق من الاول الى الابد بهذا الحار الجسيم المحرر او بعد صدور
حادث

حادث آخره سبيل الى الاول والى لم دوام الحادثان فتبين
التوالت وبه الحوادث اما ان توجد على اليمين في الوضوع
او على النقيض في الوضوع له سبيل الى اول وهو اليمين
والى لم لها اول لها ترتيب في الوضوع له ضياء طر منها الى
الاولى منها فيقبل طر حركته وقيل طر حادث صادق لا الى
اول وهو الملق فان فيسلك فلم انه فيقبل ترتيب امور غير متاهة
قلنا اذا اضنا حلبة ارضها من جدا من غير النهاية والى
فما قبل ترتيبه واوله واطبقنا الثانية ان الناقص على اليمين
الذاتية تسمية والحق بان يقال الجزء الاول من الجمل الثانية
بالجزء الاول من الجمل الى والى الجزء الثاني وهو صرا
فاما ان تتطابق الى غير النهاية بان يوجد اذا اطل صرا
من الدليل فيكون من الناقص او ينقطع الثانية له سبيل الى الاول
والى لان الذات المثل الناقص هذا اطلع فيلزم ان ينقطع
فيكون الجمل الثانية متناهية والى في ذاتها بعد متناه
لما نزلنا انما مرتبة واحد والى على المشاف بعد متناه
بحسب ان يكون متناهيا فيلزم متناه الجمل على تقدير ان يتناهما
وهو حال **خاتمة** اس هذه طائفة القسم الثالث من كتاب الهداية

في اصول الناس التي هي للنفس الناطقة من الذلة والهم ونحوها
هذا اعلم انه اورد في الحاشية ما يلحقه ووسمها بالمداد
 له ثم بانها يدورها وهم منكرها النفس بعد خراب البدن و
 عروض الموت اما ان نفد او بقي وعلى الثاني اقال ان يتعلق ببدن
 آخر على سبيل التناسخ اولا يتعلق بل يبقى موجودا بل يتعلق به
 له سبيل الى الاله وله وجودا وهذا النفس له تقبل الفاء
 والاله لكان فيها شيء يقبل الفاء ويرى بعد الفعل له التقبل
 بالفعل على ما بل لكان القابل يبيح به الفاسد والغاسد
 له تقبله فيكون النفس مركبة هذا ظرف لما دللتنا على ان طنا
 وله سبيل الى الثاني وهو القول بالتناسخ لكون النفوس مادوم
 مع طرد البدن كما يقع ان طرد كل بدن له بدن ان يحرك
 نفس عما فرغ من بيان مذهب ان سطوا واضارة فكل التناسخ
 محال له ان البدن الفاعل للنفس طوبى بها فهذا النفس
 ثم سببها فلما بدى به على ان يتعلق به نفس او كغير ما سبق
 باله تنقلاد عن المبدأ على سبيل التناسخ يتعلق بالبدن العا
 نفسان مدنيان له وهو في اوله بعقول واحد من الناس من
 ذاته الى نفا واحدا واذا ابطال فسمان الاله ولكن نفسي الثاني
 فظهر

عند

فظهر القول بمقا النفس بعد الموت ولما اثبت بقا النفس بعد
 خراب البدن اراد ان يبين ان لها سعادة وسفاه وبسبب العقاب
 حصول الدان الحقيقية وبسبب الشقاوة حصول الآلام المؤذنة ومعلوم
 ان اتيان الله والاله لموقوف على تصور معانيها فلذا اقتضى ما يقوله
هذا الله اذ كان الملقى من حيث هو ملة لم كالحق عند
 التلذذ الذوق والنور عند البصر واما قال من حيث هو ملة لم ان الله
 قد يكون ملة بما من جهة دون اخرى والتذاذ به انا يكون من تلك الجهة التي
 هو ملة ملة وهذا كالدواء النافع المن فانه ملة لم من حيث هو نافع
 له من حيث انه من فادرك من حيث انه نافع اذ كان له من حيث هو ملة لم
 فيكون لذو وادراك من حيث انه من حيث انه ملة لم فله يكون لذو
 والملة لم للنفس الناطقة من جهة فخرها العقول اذ كان العقول من تلك
 تنعم النفس من تصور فذو ما يمكن ان يبين من اذ كان من الحوائج
 تعالى وتقدس وانه عطف على قدر الاله ولما واجب الوجود لذاته
 في جميع جهاته ان يتغنى في الوجود وما يتدبر عليه من السقا الكمال
 عما سواه بركم عن التقاليد منبع ليعضد الحجة على الوجه الصحيح
 في نظام الوجود عموما اذ كان عطف على تصور ما يتدبر بعده الاله
 احواله ولعل العقول المحيية والنفوس الفلكية التي تشبهها الى الاله

الحق

كسبة النفوس الناطقة الى الابد ان كان على ما هو والى جدام
 السماوية من الاله فلا يكون والكاينات الفعوية من الباطن والمركبات من
 غير النفس كماله بعد تصور العقول من وادراكها بحسب ترتيب
 فيها جميع الموجودات من الواجب والممكنات والمفارقان والمما
 ويات على الترتيب الذي هو له في الواقع وهذا هو ذلك حاصل
 لها بعد الموت وانما قلنا ان هذا الاله وذلك حاصل بعد الموت
 لان النفس بعد تحصيل العقول لا تكون في عقلها الى
 الاله الجذابة فيكون عقلها فاصلة بعد الموت فيكون ذلك
 طصلة بعد الموت وعلم حصولها اي علم حصول الذات بها
 العقول في حالة تفعل النفس بالبدن انما طان لمقيام المانع
 وهو العقول البدنية والعقل في الجملة وما في هذه النفس
 حال الاله وذلك من الزود فانه ليس ببلدة الاله وذلك بل هو في قليل
 وشاية من اللذة الالهية انك توضح على من الذات البدنية والذات
 الالهية التي يكون بعد الموت في الالهية بينه وبين الذات
 الجذابة **هذه** الالهية المنة من حيث هو صاف
 اعتبار الحسنة لغير ما ذكرناه في اللذة والمنة للنفس الناطقة
 انما هو الاله المصداق للكمال من الاله عقدا في الالهية المنافية
 للمعق

اى لوطان حاصله قبل الموت
 فيكون اللذة العقلية حاصله
 لها بعد الموت 343

للمعق وحله في المفهوم البدنية المنافية للشعائر والنفوس
 اذ افاقت البدن وتمكنت فيها الالهيات المصداق للكمال اذ كانت
 المنية من حيث هو صاف في صورها الالهية العقلية **هذه**
 النفس الطامعة باله عبادة البرهانية اى الجاذبة المطابقة
 الساتية اذ حصل لها في ذلك العقول الحقة السرة عن العلة في
 الجذابة العقلية بعد مفارقة البدن بالعلم النفس في حوز
 حله في العالم في مفارقة اى في مفارقة عند ملك
 مفارقة فيحصل لها من اللذان ماله عين ذات وله اذن سمع
 وله خطر على قلبه بشر فان لم يحصل لها في حصول الاله عقدا في
 البرهانية السرة عن العلة في الجذابة بل في فيها الهيا البدنية
 فيرسيب تلك الالهيات محورية عن الفصاحة بالنعارة وما في
 اى تلك الالهيات وما في منها من الجذابة عظمها لى ليس هذا الامر
 من الجذابة والذات لا رفا بل الامر عارضا غير لازم من الالهية
 كان له بعد ومدته بقا هذا الاله لم يختلف طوله وقصره بحسب
 رسوخ تلك في وضوفا **هذه** النفس الناطقة اذ اطا
 خالته عن الكمال وطهر ما ان من سائر اذراك انكاف في كسب المحصول
 من المعلوم لزم لها من كسب سوا الى الكمال فاذا افاقت ونسب
 هذا الكسب

Süleymaniye U. Kütüphanesi			
K. 111	H. Hüsnî		
Yeni			
Eski Kayıt	1234		

سبب الكمال وهو البدن وفناء بعض الناس اجل ذلك الام العليم
وهو ان النار الروحانية الموقدة التي تلهب على القيد **مدنية**
النفوس الناطقة التي لم تلتب العلم والرفق اى لم تحصل العقول
الحقة اذا فارقت البدن وطأت ظلمة سم السلك البدني **الوقت**
حصل لها علم سلة منها علم الحق والنية المضادة النجاسة من
واحدة من العلم فطانت البراءة العرفية اولى واوجب الى
اكلة من فطانه براء اى ناقصة ومن السقطي الذي
يوجب الحق الى الكمال وسماها براء العلم **بوعلى**
الذي يوجب انبعاث ما جرها الى تحصيل الكمال
واما اذا لم يكن فاعلم من الميات البدني مع علم
الكتاب الكمال فبينا لم يفقدان البدن الذي
به طانت محله من تحصيل مقتضى الله **الوقت**
وتسوية كورا اليه في مقيد به سلة
العله بقى فيكون غفيرة وعذابكم
لكم هذا ليس لغوا كما ذكرنا ونم انا
الاستقفاة اكله والوقت
على يد من اكله اكله هو ال
الكاتب المسمى بزيد الانوار
هذا آخر الرسالة
بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم
بالحق

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ الفاضل
المرجع

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ الفاضل
المرجع

تاريخ فتح سندون تاريخ خنود تاريخ حيدرآباد تاريخ وفات ميرزا خان
٨٣٥ ٨٥١ ٨٥٥ ٨٥٥
تاريخ حيدرآباد تاريخ فتح كند تاريخ وفات سلطان محمد تاريخ كلبي واذكره
٨٧٥ ٨٨٥ ٨٨٤ ٨٨٩
تاريخ اسلام بول
٨٥٧

ع. 3.
ق. 4.

فصل اول

3

5. 11

سید محمد علی

五

و در این کتاب

19

الذات

五

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

1871

卷之五

جیمہ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى الَّذِي
وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ

الاعمال على اتمنى

五